

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

إعداد

محمد هاشم دريدي

إشراف

د. نايف أبو خلف

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

إعداد

محمد هاشم دريدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2020/08/18م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. نايف أبو خلف/ مشرفاً

3. د. نظام صلاحات/ ممتحناً خارجياً

4. د. رائد نعيرات/ ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى كوكبة شهداء فلسطين.. عبر تاريخها المشرف المنير.

إلى من علمني الأبجدية وخرسه في بذرة العلم.. وتعهدها حتى نمت وآت أكلها.. أمي وأبي

إلى معجزة الفؤاد.. ملاذي البهي الذي أردته كلما خالطت الروح الوهه.. أخوتي وأخواتي.

إلى أصدقائي.. أحبتي.. كل من أعرف ومنه لا أعرف.

أهدي رسالتي المتواضعة هذه.

الشكر والتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى " وَقَالَ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " (سورة النمل، آية 19).

وإقراءاً بالفضل، وتمسكاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " فإنني أشكر الله الكريم رب العرش العظيم الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه مآبي.

ثم أتقدم بالشكر والعرفان من جامعة النجاح وعمادة الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لإكمال الدراسات العليا في مجال التخطيط والتنمية السياسية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي ومشرفي الدكتور نايف أبو خلف الذي لم يخل علي بالنصح أو التوجيه أو المشورة لإتمام هذا العمل، فله كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، والذين سيكون ملاحظاتهم الأثر الكبير في إثراء وجودتها.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير من كل من مد يد العون، والمساعدة، وأسدى لي نصيحاً، أو عوناً، أو توجيهاً، أو إرشاداً، أو دعوة بظهر غيب حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل بنجاح.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: محمد هاشم محمد دريد

Signature:

التوقيع: محمد هاشم محمد دريد

Date:

التاريخ: 2020 / 8 / 18

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	ملخص الدراسة	
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة	1.1
4	مشكلة الدراسة	2.1
5	أسئلة الدراسة	3.1
6	أهمية الدراسة	4.1
7	اهداف الدراسة	5.1
7	فرضية الدراسة	6.1
8	منهجية الدراسة	7.1
8	حدود الدراسة	8.1
9	الدراسات السابقة	9.1
12	التعقيب على الدراسات السابقة	10.1
13	مفاهيم الدراسة	11.1
14	فصول الدراسة	12.1
16	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة	
17	المقدمة	1.2
18	مفهوم التنمية المحلية	2.2
18	ماهية التنمية المحلية	1.2.2
19	الأطراف المتداخلة لتحقيق التنمية المحلية	2.2.2
19	خصائص التنمية المحلية	3.2.2
20	وظائف التنمية المحلية	4.2.2
21	ماهية التخطيط التنموي	3.2
22	مفهوم التخطيط التنموي	1.3.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
24	أسس ومبادئ التخطيط التنموي	2.3.2
25	مراحل التخطيط التنموي	3.3.2
26	أهمية التخطيط التنموي	4.3.2
28	التخطيط التنموي على مستوى الهيئات المحلية	5.3.2
30	الفصل الثالث: واقع المنح والمساعدات الدولية المقدمة لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية	
31	المقدمة	1.3
31	هيئات الحكم المحلي الفلسطينية	2.3
31	المقدمة	1.2.3
33	واقع الهيئات المحلية الفلسطينية	2.2.3
34	مستوى التخطيط التنموي الوطني	3.2.3
37	التخطيط التنموي في المحافظات الفلسطينية	4.2.3
38	التخطيط التنموي في الهيئات المحلية	5.2.3
41	مراحل التخطيط التنموي في الهيئات المحلية بعد إعداد الدليل	6.2.3
43	الوضع القائم لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية	7.2.3
44	هيئات الحكم المحلي في القانون الفلسطيني	8.2.3
48	المنح والمساعدات الدولية	3.3
48	الملاحم الأولية للمساعدات الدولية	1.3.3
50	أهمية المنح والمساعدات	2.3.3
53	أسباب تذبذب مستوى المنح والمساعدات	3.3.3
54	توظيف المساعدات والمنح	4.3.3
57	الفصل الرابع: مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق الخطط التنموية لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية	
58	نسبة المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها بالاعتماد على المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية	1.4
60	الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية	2.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
65	آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي	3.4
69	دور المنح والمساعدات الدولية في تحقيق عملية التنمية المحلية	4.4
.4	مدى قيام الدول المانحة بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها	5.4
43	المصدر الرئيسي الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية	6.4
46	أهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات لتنفيذها	7.4
81	مدى فرض الممول أجنادات وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتبقية للدعم وطبيعة تلك الشروط	8.4
84	تأثير وجود أجنادات وشروط محددة من قبل المانحين لتقديم المساعدات المالية لهيئات الحكم المحلي على تحقيق التنمية المحلية	9.4
87	أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية	10.4
91	الفصل الخامس: نتائج الدراسة	
97	قائمة المصادر والمراجع	
105	الملاحق	
b	Abstract	

مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة

بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

إعداد

محمد هاشم دريدي

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما مدى مساهمة المساعدات والمنح الدولية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق التنمية المحلية ضمن خطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟ وتكون مجتمع الدراسة من هيئات الحكم المحلي في محافظات شمال الضفة الغربية، وقام الباحث باختيار عينة محددة من رؤساء بعض هيئات الحكم المحلي في المحافظات والبلديات شمال الضفة الغربية من خلال استخدام أداة المقابلة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ان الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة - نتيجة الاجراءات الإسرائيلية - أسهمت في إلحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة التنموية، ما أدى إلى تحويل جزء من المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية إلى النفقات الجارية.

2. يُحسب للمساعدات الدولية أنها أسهمت في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالتعليم والرعاية الصحية) للمواطنين الفلسطينيين، لا سيما ذوي الدخل المحدود منهم، من قبل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة.

3. يتم ربط المساعدات بالمواقف السياسية للسلطة الفلسطينية فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبأنه يوجد أهداف غير معلنة وشروط وأبرزها: أن يكون متوافقا مع السياسات الوطنية والإقليمية للخطة التنموية الوطنية، وأن يكون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المخطط الهيكلي المصادق عليه، ويجب أن تخضع للإتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وجهة التمويل، والتنسيق المسبق مع الاحتلال.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يمر الشعب الفلسطيني بمرحلة تجسيد إعلان الاستقلال، ووضع بني الدولة الفلسطينية موضع التنفيذ الفعلي، ما يعني ضرورة تفعيل دور الحكم المحلي ومؤسساته وهيئاته كأولوية حيوية، وبالتالي يتوجب تحديد معالم موضع التنفيذ الفعلي وإجراء الاستعدادات من خلال وضع خطط تنموية استراتيجية مستقبلية لجميع القطاعات، لذلك لا بد من تحديد الأسس الارتكازية لنظام الحكم المستقبلي المتعلقة بتفاصيل إدارة هذه المؤسسات لضمان ترجمة المجرّدات إلى وقائع ملائمة لتطلعات المجتمع الفلسطيني بتحقيق التنمية المقصودة ومواجهة التحديات الكبيرة التي تعيق تحقيق التنمية المحلية.

وقدم المجتمع الدولي مساعدات إنسانية واقتصادية كبيرة ومتنوعة للشعب الفلسطيني من خلال العديد من القنوات والجهات المانحة الحكومية والأهلية والخاصة، وقد هدفت هذه الجهات المانحة من خلال تلك المساعدات والمنح إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني ومؤسسات الدولة الفلسطينية على تحمل أعباء الاحتلال سياسياً وإنسانياً من جهة، وتمكين المجتمع والدولة الفلسطينية على خلق وتطوير مقومات التنمية المحلية من جهة أخرى من خلال دعمها لتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية¹.

بدأت المساعدات الدولية للفلسطينيين بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993، والذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني، ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الإتفاقات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية

¹ عبد الله، سمير، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله- فلسطين، 2005، ص 2.

التحتية للعديد من المناطق التي تعرضت للهدم والتخريب لأسباب سياسية متعددة، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية¹، وازداد تدفق المساعدات للفلسطينيين بعد توقيع إتفاقية اوسلو وإنشاء السلطة بموجبها، وقد شهدت هذه الفترة تغيراً جوهرياً في حجم وأشكال صرف تلك المساعدات، إذ بدأ واضحاً اهتمام المانحين في دعم العملية السياسية وجهود السلام في المنطقة، وبلغ المعدل السنوي لمساعدات الجهات المانحة خلال الفترة (1994-2000) نحو 500 مليون دولار، وتم توجيه أغلبية هذه الأموال لدعم وتأهيل مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات الفلسطينية².

وقد تعددت القطاعات المستفيدة من المساعدات والمنح المقدمة لتشمل العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية على حد سواء، ولأهمية مؤسسات الحكم المحلي التي تشكل عصباً رئيسياً في البنية الادارية للدول الحديثة كان لا بد لها من أن تحصل على حصتها من هذه المساعدات، وتمثل مؤسسات الحكم المحلي ركيزة أساسية لممارسة العملية الخدمائية والإدارية على الصعيد المحلي للمجتمع الفلسطيني في جميع مناطقه، وتقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمائية رئيسة تطال مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وتظهر فعالية هذه المؤسسات ونجاحاتها في أداء دورها الإداري والخدمي والقيام بمهامها المختلفة من خلال المؤشرات التي تدل على نوعية وحيوية النظام المحلي الفلسطيني، إضافة إلى اهتمامها بقوى المجتمع التفعيلية، وقدراته التنظيمية، وإمكاناته التنموية المتعددة المنفق عليها ضمن خطط تنموية خاصة بها تسعى لتحقيقها³.

من خلال ما سبق يتبين الدور الكبير الذي تمارسه المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية، حيث باتت تشكل هذه المساعدات في الكثير من هيئات الحكم المحلي الممول الأساسي لتنفيذ الكثير من المشاريع التنموية والاقتصادية في القطاعات

¹ ياسين، سائد، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين، 2014.

² عبد الله، مرجع سابق، ص 21.

³ علي، علي، مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات "فلسطين نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2011، ص 85

المختلفة المتمثلة بالصحة، والتعليم، وإعداد المؤسسات، وتنفيذ الأنشطة المختلفة، إلا أن الخلاف مع الجانب الأمريكي منذ تولي الرئيس الأمريكي ترامب أدت إلى قطع الجزء الأساسي من هذه المساعدات والمنح، حيث كانت تشكل الولايات المتحدة المصدر الرئيس لتمويل الكثير من المشاريع والأنشطة الخاصة بالمؤسسات الفلسطينية في الكثير من القطاعات سواءً أكانت حكوميةً أم غير حكومية، فمجموع ما أنفقته الإدارات الأمريكية المتتالية بين 2001 و2018 كمساعدات للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عبر جميع الوكالات الحكومية بلغ 6.9 مليار دولار، أو بمعدل سنوي للفترة كلها بواقع 385 مليون دولار¹.

2.1 مشكلة الدراسة

تسعى هيئات الحكم المحلي الفلسطينية إلى تنفيذ العديد من الخطط التنموية التي تهدف لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنجاز على المستوى الخدماتي والاداري، وذلك من خلال قيامها بوضع خطط تنموية محددة المدى اعتماداً على احتياجات المجتمع المحلي، وتواجه هذه الهيئات صعوبة في إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والمشاريع، وقد ارتبط تمويل الهيئات المحلية الفلسطينية ارتباطاً واضحاً بالمنح والمساعدات الدولية التي تقدم لها².

وتهتم العديد من الدول المانحة بتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال فرض شروط محددة تتعلق بطبيعة المشاريع التنموية وأماكن تنفيذها بالاعتماد على توجهاتها أو رؤاها التي تحقق هذه المصالح، فهي تسعى بالدرجة الأولى إلى زيادة اعتمادية هيئات الحكم المحلي عليها لتمويل وتنفيذ خططها ومشاريعها في ظل قلة المصار المالية الأخرى التي يمكنها الاعتماد عليها، مما يجعل هذه الهيئات تلتزم بشروط الدول المانحة لضمان الحصول على التمويل، كما تسعى هذه الدول إلى فرض مظاهر التعايش المجتمعية ما بين المجتمع الفلسطيني والمجتمعات المانحة بهدف دعم الأفكار الثقافية والاجتماعية الخاصة بهذه الدول، ويظهر ذلك من خلال

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، قطاع المساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، رام الله، شباط 2019، ص2

² كنعان، مهند، تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2016، ص2

اشترطها في التمويل المشاريع الداعمة للبنية التحتية ودعم قطاع المرأة مع التركيز على بعض المناطق الجغرافية والسياحية الفلسطينية بصورة أكثر من غيرها، ما يدل على توجهات هذه الدول في التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتفق مع المصالح التي تسعى إلى تثبيتها في المجتمع الفلسطيني.

واعتماداً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد مدى مساهمة المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق التنمية المحلية ضمن خطط هيئات الحكم المحلي في ظل شروط الدول المانحة المتعددة، ومدى توافق المساعدات الدولية مع توجهات هيئات الحكم المحلي الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية في القطاعات المؤسسية والخدماتية والاقتصادية والسياسية المتعددة.

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس:

ما مدى مساهمة المساعدات والمنح الدولية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق التنمية المحلية المتفق عليها ضمن خطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟

كذلك في الإجابة عن أسئلتها الفرعية الأتية:

1. ما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع والبرامج التي تحقق الخطط التنموية الخاصة بهيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟
2. كيف يتم تقييم وتنفيذ المشاريع التي تحقق الخطط التنموية الخاصة بهيئات الحكم المحلي الفلسطينية التي تعتمد على المساعدات والمنح الدولية؟
3. ما العلاقة بين مستوى المنح والمساعدات الدولية المقدمة لهيئات الحكم المحلي ومستوى تنفيذ خططها المتعلقة بتحقيق التنمية المحلية؟

4. لأي درجة تتوافق الخطط التنموية المحلية الموضوعة من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي الفلسطينية مع شروط وتوجهات الدول المانحة لها؟

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه كونها تعالج واقع هيئات الحكم المحلي وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية الفلسطينية في ظل المنح والمساعدات المقدمة لها، وما تحتله هيئات الحكم المحلي من دور أساسي في الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية، كما أنها تلقي الضوء على شروط الدول المقدمة للمنح والمساعدات، وهي قضية في غاية الأهمية فالكثير منها تسعى إلى فرض سيطرتها وقيودها السياسية والاقتصادية للموافقة على تقديم هذه المساعدات.

وتظهر أهمية الدراسة من الجوانب الآتية:

- الأهمية النظرية: وتتمثل في إضافة دراسة جديدة حول موضوع البحث ومشكلته وأسئلته وسعي الباحث لتغطية الخطط التنموية التي تسعى هيئات الحكم المحلي إلى تنفيذها، ويأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات حديثة حول هذا الموضوع.
- الأهمية العملية: وتظهر في الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها التي تتعلق بمعرفة مدى مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط الهيئات المحلية الفلسطينية، التي من شأنها أن تؤدي إلى استخدام أمثل للموارد المالية القادمة عبر المنح والمساعدات الدولية لعملية التنمية بسبب مشروطينها من قبل الدول المانحة.
- الأهمية المكانية: وتظهر من خلال اختيار هيئات الحكم المحلي الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، وما تمثله هذه الهيئات من أداة لتنفيذ السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المحلية ضمن توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية وأهدافها الاستراتيجية المتعددة.
- الأهمية الزمانية: وتتمثل في الفترة التي يمرُّ بها الشعب الفلسطيني في أزمة مالية بسبب التعقيدات الاسرائيلية وتضييقها على مصادر الجباية والتمويل الفلسطينية، وما تحمله الفترة

الحالية من تغيرات فلسطينية داخلية متمثلة في سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتغيرات سياسية خارجية خاصة بالموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية والظروف العربية غير المستقرة في الدول المجاورة، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1) إبراز المهام المستقبلية المطروحة أمام الهيئات المحلية والمجالات التنموية المتفق على تنفيذها ضمن خططها التنموية الاستراتيجية.
- 2) إلقاء الضوء على نسبة المنح والمساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية.
- 3) التعرف على سياسات وشروط الدول المانحة لتقديم المنح والمساعدات لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية.
- 4) توضيح أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع والبرامج التي تحقق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية.
- 5) إبراز أثر الشروط والتوجهات التي تضعها الدول المانحة للمساعدات على تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟

6.1 فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى فحص الفرضيات الآتية:

1. المساعدات والمنح الخارجية لعبت دوراً في تحقيق التنمية على مستوى البنى التحتية والخدمات الأساسية.

2. ربط المؤسسات والمنظمات المانحة تقديم التمويل للهيئات المحلية الفلسطينية بالجانب السياسي والصراع مع إسرائيل عطل الكثير من المشاريع رغم أن التمويل الخارجي لا يحقق التنمية المستدامة.

7.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوفرة وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على جمع المعلومات الكافية حول مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها المتعلقة بمساهمة المنح والمساعدات الدولية بتحقيق التنمية المحلية المرتبطة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية في ظل سياسات الدعم الدولي المشروطة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث اعتمد الباحث على تطوير أداة الدراسة التي تكونت من أسئلة مغلقة تم توجيهها إلى عينة محددة من الأشخاص في هيئات الحكم المحلي، ووزارة الحكم المحلي، والجهات الدولية المانحة.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ستتطرق الدراسة الحالية موضوعياً إلى مساهمة المنح والمساعدات الدولية بتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية.

الحدود الزمنية: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين (2000-2019) والمتعلق بمدى تطبيق الخطط التنموية المتعلقة بهيئات الحكم المحلي الفلسطينية في هذه الفترة وتأثير المنح والمساعدات عليها.

الحدود المكانية: هيئات الحكم المحلي في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحد البشري: يقصد به الأفراد الذين ستشملهم الدراسة الميدانية وسيقوم الباحث بإجراء الدراسة على عينة محددة من الأفراد العاملين في هيئات الحكم المحلي في محافظات شمال الضفة الغربية والأفراد العاملين في وزارة الحكم المحلي والأفراد المختصين بتقديم المنح والمساعدات الدولية والممثلين للدول المانحة لها.

9.1 الدراسات السابقة

استعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالموضوع، وهي ما يلي:

دراسة لبد (2004): بعنوان تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، والتعرف كذلك على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية المقدمة في ظل وجود الكثير من التحديات التي تمنعها من استغلالها بالصورة الصحيحة.

وأظهرت الدراسة أن المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني جاءت بالدرجة الأولى لاعتبارات سياسية، وخاصة من الدول الراعية لعملية السلام ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لكنّ هذه المساعدات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء أكان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها.

دراسة عبد الله (2005) بعنوان نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني²

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة وطرق تأثيرها، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع إتفاقية أوسلو في نهاية العام 1993، إضافة إلى صياغة

¹ لبد، عماد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، 2004.

² عبد الله، سمير، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله - فلسطين، 2005.

مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في زيادة نجاعة توظيف هذه المساعدات الخارجية في خدمة الجهود المبذولة لمواجهة متطلبات الإنعاش الاقتصادي الطارئ، وتحديات التنمية الشاملة المستدامة على المدى الطويل.

دراسة ظاهر (2010) بعنوان تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين¹

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، وأظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، كما أن المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني لا تهدف إلى دعم سياسات السلطة الفلسطينية وتحقيق التنمية بقدر ما تهدف إلى تحقيق التبعية للإدارة الأمريكية، حيث تستغل هذه المساعدات لنشر ثقافتها في بناء المؤسسات الفلسطينية وتستخدمها كأداة ضغط ومساومة على الفلسطينيين في حال تعثر العملية السلمية، ولا يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطة تنمية تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية وان التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي وعلى حساب قطاعات أخرى.

دراسة ثابت (2010) بعنوان أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على اعاقلة التنمية والعملية الديمقراطية²

أشارت هذه الدراسة إلى أنّ الدول المانحة تسعى من خلال التمويل الخارجي إلى خلق علاقة اعتمادية من أجل ارتباط متلقي المساعدات بالدولة الممولة وتحقيق أهداف سياسية خاصة بها، الأمر الذي يتنافى مع قيم الديمقراطية والاستقلال، إذ قد يتأثر الخيار الديمقراطي في البلد المتلقي بالتمويل الخارجي بسبب اشتراطات واملاءات الدول المانحة.

أظهرت الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكثر الدول التي تقدم المعونات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبينت أن التمويل الأمريكي لم يكن مقدماً لمساعدة الشعب

¹ ظاهر، فارس، تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة أمين الاعلامية، 2010.

² ثابت، عكرمة، أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على اعاقلة التنمية والعملية الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت- رام الله، فلسطين، 2010.

الفلسطيني، بل بهدف تحقيق نهج سياسي معين في الأراضي الفلسطيني، وعندما تغير هذا النهج بسبب ما آلت إليه الانتخابات الفلسطينية توقفت معظم مصادر التمويل الخارجي عن التمويل.

دراسة ياسين (2014): بعنوان المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية (دعم الجهاز الأمني نموذجاً)، فقد استخدم الباحث أداتين لإتمام الدراسة وهما: الاستبانة (التحليل الاحصائي) من أجل التعرف على وجهة نظر العاملين من أفراد الأجهزة الأمنية للدور الذي تلعبه المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية في الضفة الغربية، والمقابلة (تحليل نوعي) لمعرفة ذلك أيضاً من ذوي العلاقة سواء أكان ذلك على مستوى العاملين في الأجهزة الأمنية أو أكاديميين وشخصيات لها ارتباط بموضوع المساعدات، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها: أن المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية هي بمثابة أداة من أجل تحقيق الامن الإسرائيلي من خلال الأجهزة الامنية الفلسطينية كما أنها أداة ضغط من أجل تحقيق التنازلات للجانب الإسرائيلي، وكذلك ساهمت المساعدات الخارجية الامريكية منها في تغطية الالتزامات التي تحتاجها الفلسطينية من أجل تحقيق الأمن، كما ساعدت في تحسين الأداء والجاهزية للأجهزة الامنية، وأن للمساعدات الامريكية الخارجية للفلسطينيين أهداف ومصالح سياسية لإخضاع السلطة الفلسطينية وفرض الأهداف غير معلنة الخارجية عليها.

دراسة عالية (2015): بعنوان المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة²

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح قضية المساعدات الخارجية والأهداف الاستراتيجية التي تقف وراءها، وذلك في ظل اتساع خارطة الجهات المانحة وزيادة أنشطتها المختلفة، فتناولت

¹ ياسين، سائد، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين، 2014.

² موسى، عالية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة دراسات عربية، العدد 14، 2015.

الدراسة أسباب قيام الدول المانحة بمساعدة الدول الفقيرة، وأهم سلوكياتها ودوافعها في ذلك، كما أظهرت الدراسة عدم وجود إتفاق حول أهم الدوافع والأهداف التي تحكم سلوكيات الدول المانحة في تقديم المساعدات الخارجية للدول الفقيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأهداف الإنسانية من تقديم المساعدات الخارجية ليست الحافز الأقوى في مساعدة الدول الفقيرة، وإنما هناك أهداف ومصالح سياسية واقتصادية وأيديولوجية تحكم العلاقات الثنائية في إطار سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها.

دراسة صبيح (2017): بعنوان أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996 - 2015)¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور وأثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية، وذلك من خلال الكشف عن دور وأهمية المنح والمساعدات الخارجية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تمويل النفقات الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة، واستشراف آفاق الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في ظل الوضع السياسي والاقتصادي القائم.

10.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بكونها واحدةً من الدراسات القليلة التي تتناول مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية في ظل السياسات الخاصة بالدول المانحة لها والتي تهدف إلى دعم المشاريع والبرامج التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المحلية، حيث لم يسبق أن تمّ طرح هذا الموضوع في الأدبيات العربية - على حد علم الباحث حسبما تبين له من خلال البحث والرصد حول الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

¹ صبيح، ماجد، أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996 - 2015)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 17، 2017.

كما أن هذه الدراسة تعتبر واحدةً من الدراسات القليلة التي تحاول تقديم طرح أكاديمي وموضوعي لدراسة خطط التنمية في الهيئات المحلية الفلسطينية وتوضيح العلاقة ما بينها وبين مستوى المنح والمساعدات التي يمكنها الحصول عليه لتمويل هذه الأنشطة والبرامج الهادفة لتحقيق التنمية المحلية، وبالتالي تهتم بتوضيح مظاهر القوة الضعف في هذه الخطط، وتوضيح التأثير الإيجابي والسلبي للمنح والمساعدات المقدمة، ما يمكنه تقديم تصور أفضل لفهم الواقع الحالي والعمل على تطوير آليات وطرق أفضل لتحقيق عملية التنمية المحلية التي تقع على عاتق الهيئات المحلية الفلسطينية.

11.1 مفاهيم الدراسة

هناك عدة مفاهيم سيتم استخدامها في هذه الدراسة، يقدم الباحث مختصراً لتعريفات عدد من المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة، وهي:

مفهوم التنمية: هي عملية تحرر ونهضة حضارية في شتى مناحي الحياة، وهي تتطلب الانعتاق من السيطرة والتبعية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية. وتتطلب كذلك العمل على إقامة بنیان اجتماعي، اقتصادي، سياسي جديد يتسم بالتوازن والكفاءة ويحمل بين جنباته بذور استمراره وديمومته وتطوره. وتحتاج عملية التنمية إلى توظيف الطاقات الذاتية بهدف تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان سواء أكانت حاجات مادية أو معنوية ومن ثم تحقيق المزيد لرفع مستوى الإنسان المادي، وليتمتع بحريته وإنسانيته¹.

مفهوم التنمية المحلية: هي التنمية التي تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان إستمراريته أيضاً، كما تتبني على استراتيجيه العمل من أسفل، وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى ؛ لتحقيق التنمية².

¹ الرئيس، نزار، التعايش مع التكنولوجيا، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008، ص86.

² إبراهيم، شاكر، الإعلام ودوره في التنمية، الطبعة الثانية. المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1980، ص76.

مفهوم المجتمع المحلي: عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كافي من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع يستطيع أن تعتمد على نفسها¹.

المنح والمساعدات الدولية: ومن التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD) حيث عرفت المساعدة الخارجية بأنها التدفقات المالية، والمساعدة التقنية، والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية، أو وكالاتها إلى الدول النامية، أو لصالحها، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح، أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية، والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل: المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها².

12.1 فصول الدراسة

تتكون الدراسة الحالية من خمسة فصول رئيسية كما يلي هو أت:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويشمل خطة الدراسة والتي تحتوي على مقدمة الدراسة ومشكلة الدراسة، وأسئلتها، وفرضيتها، وأهميتها، وأهدافها، وحدودها، والمناهج المتبعة، ومفاهيم الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة ويشمل هذا الفصل: الإطار النظري للدراسة والذي يتعلق بمفاهيم الدراسة الرئيسية والتي تشكل محاورها الرئيسية، ويتناول هذا الفصل المواضيع

¹ جابر، سامية، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص165
² العجمي مبارك، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011، ص 21.

المتعلقة بالتنمية المحلية، والتخطيط التنموي، والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى علاقة هذه المتغيرات ببعضها البعض وأثرها على التنمية المحلية المتعلقة بخطط الهيئات المحلية الفلسطينية.

الفصل الثالث: واقع المنح والمساعدات الدولية المقدمة لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية، ويشمل الفصل الإطار النظري للموضوعات المتعلقة بهيئات الحكم المحلي الفلسطينية ونشأتها وتطورها، إضافة إلى سياسات تقديم المنح والمساعدات الخارجية وشروط تقديمها لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية، بالإضافة إلى مناقشة المحددات السياسية والاقتصادية والاعتبارات الدولية المتعلقة بالدول المانحة.

الفصل الرابع: مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق الخطط التنموية لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية، ويشمل هذا الفصل على تحليل استطلاع آراء رؤساء هيئات الحكم المحلي والمسؤولين في وزارة الحكم المحلي، بالإضافة إلى آراء بعض الشخصيات العاملة في مجال تقديم المنح والمساعدات الدولية، ويهدف الباحث من خلال هذا الفصل إلى تقديم تحليل لأداة الدراسة (المقابلات) وربطها مع الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة.

الفصل الخامس: نتائج البحث ويشمل هذا الفصل على أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث وتحليلها والخروج بنتائج رئيسية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 المقدمة

يَنسَم هذا العصر بكثرة تعقيداته، وكثرة العوامل المؤثرة على مختلف نشاطاته، ما يتوجب على أصحاب القرار إمعان النظر في اتخاذ القرارات المناسبة لتجنب الوقوع في المشكلات الناجمة عن تلك التعقيدات، وما يرافقها من تأثيرات قد تسهم في فشلها، ما يدفعنا إلى التفكير بأهمية التخطيط المسبق وفق الإمكانيات المتاحة، لاسيما في ظل تسارع الاتصالات الحديثة، وقدرتها على نشر المعلومات والبيانات التي تسهم بصورة أساسية في التطور والنهوض بهدف دراسة الماضي والقضايا المعاصرة والتخطيط للمستقبل.

ويعتبر التخطيط بصفة عامة والتخطيط التنموي بصفة خاصة أحد أهم وظائف الإدارة العامة، فضلاً عن كونه ركيزة أساسية لجميع الوظائف الادارية الأخرى، ما دفع العديد من المنظمات والهيئات إلى تطبيق مبدأ التخطيط التنموي كمنهجية واضحة للتنمية، وتطوير المجتمعات المختلفة، حيث يمكن من خلال الخطط التنموية التي تعتمد بشكل أساسي على المشاركة المجتمعية إحرار التنمية المنشودة للمجتمع بجوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمحلية وفقاً لمبادئ تحقيق التنمية¹.

ويتناول الباحث في هذا الفصل القضايا المرتبطة بمفهوم التنمية المحلية من خلال التطرق لمفهومها، أطرافها، خصائصها، وظائفها، وأهم النظريات والسياسات المفسرة لها، إضافة إلى التطرق إلى القضايا المرتبطة بالتخطيط التنموي من حيث تعريفه، وأهميته، وخصائصه، أنواعه، وأسس، كما تطرق الباحث أيضاً إلى المشاركة المجتمعية من خلال بيان تعريفها، أهميتها، أهدافها، أهمية المشاركة المجتمعية في التخطيط التنموي، آليات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، ومعوقات وتحديات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية.

¹ ابو هاشم، محمد، واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 11.

2.2 مفهوم التنمية المحلية

تشكل التنمية ارتقاء للمجتمع نحو حياة أفضل باستغلال موارده أفضل استغلال ممكن، فتشكل عملية تطوير المجتمع من كافة نواحيه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية بما يتناسب مع احتياجات وإمكانات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى تحقيق الرفاهية والتطور والارتقاء بالوضع الكلي لهذا المجتمع، وتمثل التنمية عملية معقدة لأنها تشمل جميع مرافق الحياة في المجتمع، وتحتاج إلى خطة لتنفيذ عدد من العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق رغباته وحاجاته بصورة عامة، لهذا نجد أن التنمية بدأت منذ بدء البشرية، وهو ما جعلنا نجد في التاريخ قيام العديد من الحضارات في مختلف أنحاء الأرض، حيث كانت تركز آنذاك على التجارة وزيادة الإنتاج، على الرغم من تطور مجالاتها وأساليبها.

1.2.2 ماهية التنمية المحلية

بصورة عامة تعرف التنمية على أنها عملية ديناميكية تتسم بالشمولية والاستمرارية وتؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال مشاركتهم الايجابية لإحداث تغييرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتحقق تطور ونمو المجتمع¹.

وتعرف التنمية المحلية على أنها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، ما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها، كما إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية التي انتشرت منذ القدم، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها وتحقيقه، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تسهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي².

¹ عاشور، صابر، التخطيط الاستراتيجي (الدليل الإرشادي)، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)، 2006، ص3.

² عويضة، احمد، استراتيجيات تنمية المدينة، معايير تحالف المدن والتجارب العالمية، منشورات تحالف المدن، واشنطن، 2005، ص 27.

ويشير الباحث هنا إلى أنَّ الاهتمام منذ القدم بقضايا التنمية المحلية ما هو الا دليل واضح على أهميتها وجدواها، إذ إنَّ تحقيق الأهداف المنشودة من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته ومنظماته الحكومية او الاهلية تزداد صعوبة في حال غياب الأسس التنموية الصحيحة التي تعتمد على تحليل الواقع واستغلال جميع الموارد المتاحة لتحقيقها والوصول إلى أعلى مستوياتها، وخاصة في ظل انعكاس مظاهر تحقيق التنمية المحلية على أفراد المجتمع والتي تظهر من خلال زيادة رقيه وتطوره وفي قدرته على مواجهة الصعوبات أو المعيقات التي تحد من زيادة رفاهيته واستقراره.

2.2.2 الأطراف المتداخلة لتحقيق التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من الأطراف المتداخلة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المحلية بصورة فعّالة، وتشمل ما يأتي:

- ❖ الأفراد: هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعّالة، والتي تسهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.
- ❖ المؤسسات: هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.
- ❖ المجتمع: هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية¹.

3.2.2 خصائص التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية من المفاهيم الأكثر تداولاً في القرنين العشرين، والواحد والعشرين، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، والتنمية سواء أكانت شاملة أو محلية، تستوجب تدخل الدولة

¹ ابو هاشم، مرجع سابق، ص 14.

والهيئات المكلفة بذلك لتوجيهها، وهذا يوضح الاختلاف الموجود بين التنمية والمصطلحات المشابهة لها كالتقدم، التطور والنمو، وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص والتي يمكننا حصرها بما يلي:

1. التنمية المحلية عملية شاملة: إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.
2. تسهم في تطوير المجتمع: إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.
3. تساعد على الاستفادة من كافة الموارد: إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.
4. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها¹.

4.2.2 وظائف التنمية المحلية

تمثل عملية التنمية المحلية عملية التحول الإرادية الشاملة لمظاهر الحياة والتي تشمل التربية والتعليم والتكوين، والإعلام والجماعات المحلية، إضافة إلى السكن والصحة والبيئة والنقل والمواصلات، فهي تدخل ضمن الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومة وتسهم فيها الهيئات المحلية التي تسعى إلى ترقية قدرات ومؤهلات أفراد المجتمع من خلالها، وتوجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها ما يلي:

1. التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يسهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

¹ حجاب، عبد الله، التنمية المحلية.. النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 3، 2000، ص 353.

2. استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.
3. التقليل من المركزية، فترص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.
4. تفعيل دور المشاركة المجتمعية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً أكان ذلك عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان¹.

3.2 ماهية التخطيط التنموي

تحرص العديد من الهيئات والمنظمات نتيجة التطورات السريعة في شتى ميادين الحياة على توفير المتطلبات الضرورية لاستقرارها ونموها، من خلال استغلال جميع مواردها وامكانياتها لإنجاز خططها وتحقيق أهدافها بما يتناسب مع التطورات العملية والعلمية من ناحية ومع البيئة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحد من الفرص المتاحة للتطوير والإبداع داخلها².

ويعد التخطيط التنموي وما ينتج عنه من تفكير استراتيجي الأداة الأساسية لتحديد مسار المنظمات والمؤسسات في شتى مجالات الأعمال، لما له من دور بالغ في تحديد مسارها وصياغة الإطار العام لتصرفاتها وسلوكها لمواجهة التغيرات التي تواجهها، فأصبح مفهوم التخطيط التنموي من الموضوعات الهامة والمتجددة، وذلك بسبب اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في تحديد العلاقة ما بين فشل المنظمات التي تعتمد على منهج التخطيط وتلك التي لا تعتمد عليه، لتبين أهميته على صعيد تطوير أعمالها وتحقيق أهدافها المنشودة.

¹ بالخير، محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 13.

² العتال، نبيل، واقع التخطيط الاستراتيجي في بلديات جنوب الضفة الغربية، دراسة غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، 2008، ص 12.

وفي هذا القسم يتناول الباحث المفاهيم المرتبطة بالتخطيط التنموي والخطط التنموية الاستراتيجية وأنواعها وأهميتها ومراحلها وأهدافها وأساليبها، كما يتطرق الباحث إلى مستويات التخطيط التنموي وعلاقته بتحقيق التنمية المحلية الخاصة بهيئات الحكم المحلي.

1.3.2 مفهوم التخطيط التنموي

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التخطيط، حيث ورد في معجم اللغة العربية أنه مصدر خطط لتخطيط القلب: تسجيل حركاته ونبضاته بطريقة آلية وبيانية¹، وعرفه عثمان تيم بأنه "فن وعلم ومنهج وهو أيضا نشاط متعدد الأبعاد ويسعى دائما لتحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة ويتعاطى في بعده الزمني مع الماضي والحاضر والمستقبل وتصميم جسور بينهما، وهو أيضا عملية جماعية وليست فردية"، وهو "أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة، وفي الإقليم، وفي المدينة، وفي القرية، أو في المؤسسة وتقرير كيفية استخدام هذه الموارد والإمكانات في تحقيق أهداف محددة، أو تحسين أوضاع المعيشة، بشرط أن يكون الاستخدام محققا لأكبر قدر من الإنتاج، ومساعدة على تحقيق قدر كبير من التنمية².

ويعدّ التخطيط وظيفة رئيسة من الوظائف الإدارية إلى جانب الوظائف الأخرى كالتنظيم والرقابة، وهو من المصطلحات الحديثة الذي زاد شيوعها وكثرت استخداماته في شتى المجالات، فيما كان سابقاً يستخدم فقط في المجال الاقتصادي، ويشير التخطيط إلى الأنشطة التي تختص بتحديد أهداف وسياسات وإجراءات وسياسة عمل، فالسياسة نوع من أنواع التخطيط لأنها تختص بالأطر التوجيهية والإرشاد نحو أهداف المؤسسة³.

كما ويمثل التخطيط بصورة عامة وسيلة الإدارة المرتبطة باكتشاف أفضل الطرق والوسائل لاستخدام الموارد المتاحة أو الممكن استخدامها لتحقيق الأهداف المطلوبة، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي تنسق بين أجزاء الموقف وبين الجهود التي تبذل لتحقيق تلك

¹ مختار، احمد، معجم اللغة العربية المعاصر، ط1، ج1، عالم الكتاب، 2008، ص 663.

² العتال، مرجع سابق، ص 13.

³ غنيم، عثمان، التخطيط اسس ومبادئ عامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص 38.

الاهداف، ليمثل ذلك أحد عناصر الإدارة المؤثرة في نجاح الأعمال، وقد يكون العنصر الأساسي في هذا النجاح من خلال دفع وتوجيه المنظمة للتركيز على إنجاز الأهداف¹.

ويعتبر التخطيط الأساس اللازم لتطبيق الأعمال على جميع المستويات، فهو ضروري لتطبيق الأعمال والبرامج على أسس علمية مدروسة توضح طرق ووسائل تطبيقها ما يوفر الكثير من الجهد والوقت كما يمثل الأسلوب الداعي والهادف لتوجيه جميع الموارد المادية والبشرية والمعلوماتية وفق المستجدات المحيطة لما يحقق المسار التطويري المستمر في البقاء ومواصلة الأداء².

ويرى الباحث هنا أنّ عملية التخطيط تتمثل في تحديد ما تحتاجه المنظمة لأداء أعمالها، وما هي أفضل طريقة لإنجاز ذلك، وبالتالي فهو عملية تحديد المنظمة لأهدافها وبناء استراتيجياتها لإنجاز تلك الأهداف من خلال تطوير الخطط الشاملة والمتكاملة للأنشطة المختلفة.

أما تعريف التخطيط التنموي كما ورد في دليل التخطيط التنموي للهيئات المحلية الفلسطينية بأنه منهج علمي يستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية للتجمعات السكانية، وتحديد البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان، والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعوقات المحتملة³.

ويعرف التخطيط التنموي على أنه نوع من أنواع التخطيط الطويل الأجل، إلا أنه يتعدى التركيز على مجالات العمليات الخارجية إلى تقدير العوامل الخارجية والبيئية، ليتطلب معلومات ذات طبيعة استراتيجية عن العوامل الداخلية والخارجية والبيئة المحيطة بأعمال المنظمة، كما ويعرف على أنه عملية تحديد الأهداف الرئيسية لمنظمة الأعمال، وكذلك تحديد السياسات والاستراتيجيات التي تحكم العمليات، وهو تدبير واستخدام للموارد لتحقيق تلك الأهداف⁴.

¹ أبو بكر، مصطفى، التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 50.

² طه، طارق، إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 18.

³ وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط التنموي للمدن والبلديات الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2011، ص 7.

⁴ أبو بكر، مرجع سابق، ص 94.

ويشار إلى التخطيط التنموي على أنه عملية متواصلة ونظامية، يقوم فيها الأعضاء من القادة في المنظمة باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل تلك المنظمة وطرق تطورها، بالإضافة إلى الإجراءات والعمليات المطلوبة لتحقيق ذلك المستقبل المنشود، وتحديد الكيفية التي يتم بها قياس مستوى النجاح في تحقيقه¹، وينظر إليه على أنه خلق واقع جديد يتجاوب مع تحديات المستقبل والتي يعبر عنها في صورة قيم أو أفكار ليس للمنظمة فحسب، بل للبيئة المحيطة المتواجدة أيضاً².

وعلى الرغم من عدم إجماع الدارسين على تعريف ثابت للتخطيط التنموي، إلا أنه من خلال التعريفات والمفاهيم المختلفة لخبراء التخطيط والتنمية فيمكن القول بأن التخطيط التنموي هو منهج علمي يقوم على دراسة الأوضاع الحالية والموارد والإمكانات المتاحة للمجتمع المحلي بأسلوب المشاركة المجتمعية وذلك لتحديد الأهداف التنموية ومن ثم تحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفاعلية وخلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة والمعوقات المحتملة³.

واعتماداً على ما سبق يرى الباحث بأن التخطيط التنموي هو جهود موجهة لتحقيق أهداف واضحة، للانتقال من الواقع الحالي لواقع أفضل منه ضمن الإمكانيات المتاحة وضمن جدول زمني محدد.

2.3.2 أسس ومبادئ التخطيط التنموي

إن انتقال المؤسسة وتقدمها وتحسين أدائها يعتمد على فعالية التخطيط التنموي الذي يعتمد في نجاحه على مراعاته لأسس ومبادئ معروفة عند الأخصائيين والخبراء، ومن أهم هذه الأسس والمبادئ ما يلي⁴:

¹ الغالبي، طاهر، والعبادي، واثق، استراتيجية الأعمال: مدخل تطبيقي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 17.

² عاشور، مرجع سابق، ص 28.

³ وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 8.

⁴ المشعل، الهادي، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الانتاجية والخدمية، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، 2010، ص 52-54.

- تحديد الاتجاه: أي تحديد الوضع الراهن للمؤسسة والوضع المراد الانتقال إليه، وكذلك تحديد الآليات والاحتياجات اللازمة لتحقيق ذلك ضمن الإمكانيات المتاحة، وتركيز الجهود والموارد، حيث يتوجب على المخططين بعد تحديد الرسالة، التوجه إلى تجميع الطاقات وتركيزها في استغلال الموارد والفرص المتاحة؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة، تجنباً لتشتت الجهود والطاقات.
- الثبات والمرونة: أي الثبات في الاتجاه والتركيز للطاقات كافة أثناء عملية التخطيط، وهذا يُنتج مخرجات تتصف بالتكامل والتعاقد والانسجام، وكذلك المرونة في التعامل مع المتغيرات الخارجة عن الإرادة والسيطرة، سواء أكان في البيئة الداخلية أو الخارجية، وهنا يجب التعامل معها بمرونة، وذلك بدراسة التغيرات والتحديات المستجدة، والعمل على تطوير الخطة، وهذا لا يتعارض مع مبدأ الثبات.
- التوافق والتوازن بين الماضي والحاضر والمستقبل: ويعني تحديد مسار حياة الفرد أو المؤسسة بمعرفة الماضي وتحديد الحاضر وتوقع المستقبل، فلا بد من الترابط بينها وذلك بالنظر إلى الماضي لتقييمه، والتركيز على الاستخدام الأفضل لإمكانيات الحاضر، وتسخيرها لتحقيق أهداف المستقبل.

3.3.2 مراحل التخطيط التنموي

يُمر التخطيط التنموي في عدة مراحل تسعى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من عملية التنمية باستخدام جميع الموارد المتاحة والطرق والأساليب التي من خلالها يتم تنفيذ البنود المتفق عليها في الخطة، ويمكننا تلخيص هذه المراحل بما يلي¹:

- إجراء مسح للحالة الراهنة وصياغتها في تقرير، وفيه يتم تحديد الإمكانيات والمشكلات بصورة إجمالية، ويسمى هذا بتقرير الرسالة، ومن ثم تصور للمستقبل من خلال الأهداف الرئيسية وفاعلية تحقيقها، وإجمالها في تقرير يسمى بتقرير الرؤية، وهنا لا بد من إجراء

¹ السكارنة، بلال، التخطيط الاستراتيجي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 130.

تحليل كمي ووصفي، ويكون ذلك بالاستعانة بالبرمجة الخطية والتوقعات العقلانية، وتحليل ذلك بالاعتماد على المسوحات الميدانية لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، والفرص والمخاطر في البيئة الخارجية.

- صياغة الخطة التنموية وهنا تحول مجموعة الخطط الفرعية إلى خطة متكاملة، ووضعها في إطار تركيبي يكفل عملية التغيير في المدى البعيد، وهنا ندخل في مرحلة التنفيذ للخطة، حيث يتم تحديد مجموعة التغييرات المراد الوصول إليها من خلال تحقيق الأهداف، وفق الإمكانيات المتاحة.
- متابعة تنفيذ الخطة ويتم في هذه المرحلة تحليل الفجوة القائمة بين الخطط ومشروعاتها، وبيان التطبيق الواقعي للأهداف، فتشخص الإنحرافات وتوضع الخطط العلاجية لها.

4.3.2 أهمية التخطيط التنموي

تظهر أهمية التخطيط التنموي من كونه الأداة الفاعلة عند الإدارة، والتي تساعدها لمد بصرها إلى خارج الأشياء التي تتحكم بها، من أجل التعرف على المتغيرات البيئية المحيطة، ومحاولة تسخير الموارد المتوفرة والإمكانيات المتاحة، من أجل مواجهة هذه المتغيرات والتحديات، ويساعد التخطيط التنموي الإدارة في إتخاذ القرارات واستغلال الموارد المتاحة.

ويوجد العديد من النقاط التي تهدف عملية التخطيط إلى تحقيقها، ويمكن أن يتجه نظام التخطيط إلى تلك النقاط جميعها، وقد يتجه نحو تحقيق أحدها أو ما يتناسب مع قدرات المنظمة خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فإن عملية التخطيط هي نشاط حتمي وضروري لعديد من الأسباب ومنها ما يلي:

1. أصبح التخطيط حتمية كمنهج تفكير وأسلوب عمل لمواجهة المشكلات الاقتصادية وتطوير الموارد.

2. يعد التخطيط ضرورياً لتحديد واستثمار الفرص المتاحة أمام المنظمة لتعظيم المنافع من الموارد المتاحة والممكنة في ظل القيود والتهديدات الحقيقية المفروضة.

3. يعد التخطيط الوسيلة المنهجية للوصول إلى اليقين ويحدّ من المخاطر المرتبطة بالمتغيرات الخارجة عن سيطرة إدارة المنظمة.
4. من خلال التخطيط يتم تحديد بعض المتغيرات في بيئة المنظمة وتحديد أدوات ومتطلبات تقليل تأثيرها السلبي على أداء وأهداف المنظمة.
5. من خلال التخطيط يمكن للمنظمة التعرف على حقيقة إمكاناتها الداخلية وما بها من نقاط قوة وأساليب وأدوات الاستفادة منها، وما عندها من أوجه ضعف وسبل ومتطلبات علاجها¹.

أمّا فيما يتعلق بأهمية التخطيط التنموي فيظهر ذلك من خلال ما يلي:

1. يعتبر التخطيط التنموي أحد الأدوات المهمة التي تضمن استمرارية أي مؤسسة في أداء دورها في عملية التنمية بما يتلاءم مع الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة.
2. يساعد في تحقيق النتائج المرجوة من وجود الهيئات المحلية.
3. يؤدي إلى تحسين نوعية القرارات التي تتخذها الهيئات المحلية، ويركز على الأمور الحيوية والتحديات التي تواجهها ويساعد صانعي القرار على اتخاذ القرار في موضعه وزمانه الصحيحين.
4. يساعد على خلق هوية خاصة بالهيئات المحلية، وتعزيز الدعم الشعبي لها، والإحساس بالأمان والمصدقية ما يزيد من شرعيتها داخلياً وخارجياً.
5. يساهم في حل المشكلات التي تواجه الهيئات المحلية من خلال تحديد الإمكانيات الداخلية، وعوامل القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، وكيفية التعامل معها².

¹ ابو بكر، مرجع سابق، ص 52.

² ابو عيشة، سميرة، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر، وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، (دراسة ميدانية على محافظات غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص 56.

ويشير الباحث هنا إلى أن أهمية التخطيط التنموي تظهر في إيجاد قيادة فاعلة لديها القدرة على اتخاذ القرار، ولا تعتمد في قراراتها على ردود الأفعال، والتخطيط التنموي يساعد على خلق أجواء حوار بناء بين الإدارة والعاملين، وذوي الصلة بالمنظمة، ويولد عند الموظفين التزام بالأهداف التي تضعها الإدارة.

5.3.2 التخطيط التنموي على مستوى الهيئات المحلية

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تغييرات في اتجاهات الدول النامية بالنسبة لعملية التنمية، واتجهت العديد من الدول النامية إلى التحول من التخطيط المركزي إلى الاعتماد على آليات السوق، وإتمام عملية التحول لا بد من خلق رؤى مشتركة بين المنظمات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية في المجتمع للمساهمة في التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق نظام السوق، وتعتبر المنظمات المحلية أكثر المؤسسات قدرة على الوصول إلى الفقراء والمهمشين في المجتمع، ولديها القدرة والمرونة في التحرك والعمل في جميع القطاعات التنموية التي تعمل على تمكين أفراد المجتمع وتحسين مستوى المعيشة¹.

ويمثل التخطيط التنموي الإستراتيجي الممارس في الأراضي الفلسطينية بحسب ورقة السياسات والتخطيط والاجراءات دليل منهج علمي يُستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية للتجمعات السكانية وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان، والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعوقات المحتملة.

وتتولى الهيئة المحلية في تجمع سكاني ما قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي بمشاركة ممثلي المجتمع المحلي؛ وتكون هي الجهة المسؤولة عن تحضير وإدارة تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنموية؛ وذلك في إطار المنهجية المتبعة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي، وعليه فإن مشاركة ممثلي المجتمع المحلي في عمليات التخطيط ومتابعة التقييم ضرورية بالفعل؛

¹ عاشور، مرجع سابق، ص 81.

فهي جزء أساسي من منهجية التخطيط، وهي مهمة لإعطاء الخطة صفة الشرعية المستمدة من كونها خطة متفق عليها من قبل الهيئة المحلية وممثلة مختلف قطاعات المجتمع المحلي¹.

أما بخصوص دور وزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بعملية التخطيط التتموي الاستراتيجي على المستوى المحلي وتنفيذ ومتابعة وتقييم ما يخرج عنها من خطط، فدورها يتمثل بشكل أساسي بالإشراف على عمليات التخطيط وتوجيهها، وتقديم الدعم الفني لها والتنسيق مع الوزارات القطاعية بخصوصها، وكذلك التأكد من إنعكاسها على الموازنة الإنمائية للهيئة المحلية والمساعدة ما أمكن للحصول على تمويل لمشروعاتها، وأيضاً متابعة تقييمها وتحديثها بشكل سنوي².

¹ العتال، مرجع سابق، ص 45.

² السكارنة، مرجع سابق، ص 135.

الفصل الثالث

التخطيط التتموي في الهيئات المحلية اللسطينية وعلاقته بالمنح والمساعدات الدولية

الفصل الثالث

التخطيط التنموي في الهيئات المحلية الفلسطينية وعلاقته بالمنح والمساعدات الدولية

1.3 المقدمة

قدم المجتمع الدولي مساعدات إنسانية واقتصادية كبيرة و متنوعة للشعب الفلسطيني من خلال عدة قنوات؛ حكومية وأهلية (فلسطينية ودولية)، وهدفت الجهات المانحة من خلال تلك المعونات إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الاحتلال الإنسانية والاقتصادية من جهة، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من خلق وتطوير مقومات التنمية المحلية من جهة أخرى.

وزاد تدفق المساعدات للفلسطينيين بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 وللسلطة الناشئة بموجب هذا الاتفاق، وقد شهدت هذه الفترة تغيراً جوهرياً في حجم وأشكال وآليات صرف تلك المساعدات، إذ بدا واضحاً اهتمام المانحين في دعم العملية السياسية وجهود السلام، وتم توجيه معظم تلك الأموال لدعم وتأهيل مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات الفلسطينية.

وفي هذا الفصل يسعى الباحث إلى توضيح المواضيع المرتبطة بالدراسة من خلال التطرق إلى هيئات الحكم المحلي وأنشطتها ومصادرها المالية، إضافة إلى التطرق إلى ماهية المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني ويُلقي هذا الجزء من الدراسة الضوء على مصادر هذه المساعدات وتوزيعها القطاعي، والأشكال التي قُدمت بها، والجهات المستفيدة منها.

2.3 هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

1.2.3 المقدمة

الهيئات المحلية أسبق في نشأتها من الدولة بمفهومها المعاصر، ذلك أن الحكومات المحلية نشأت في القرى والمدن والتي كانت تأخذ شكل العائلة والعشيرة والقبيلة والقرية والمدينة، وكانت الحكومة تتمثل في زعماء تلك التجمعات ومجالسها الجماعية التي كانت تمارس

سلطاتها في مساحات ذات طابع محلي، ثم تطور الوضع السياسي بانتقال الحكومة من شكل القبيلة والمدينة إلى شكل إقليم يضم العديد من المدن والقرى، وكانت مهام الحكومة تقتصر على الدفاع والأمن الخارجي والحفاظ على الأمن الداخلي والعدل بين المواطنين، وجمع الضرائب، وزاد الأمر تطوراً عندما امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، ما فرض على الدولة تخصيص العمل حسب المجالات المنفرعة، وأصبح لا بد من اعتماد نظام اللامركزية، وهنا وجد الحل في نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية¹.

وعادة ما تتدرج السلطات الوطنية والهيئات المحلية تحت السلطة المركزية التي تمثل الدولة، ويجب أن تسود العلاقة بينهما على أساس من التعاون والشراكة والتنسيق لتحقيق المصلحة العامة، أما الوضع في فلسطين، فهو مغاير لما يجب أن يكون عليه بسبب تعاقب سلطات مركزية حاكمة وغربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث كانت هذه السلطات هي التي تقوم بتعيين الهيئات المحلية، ما جعل هذه الهيئات لا تتمتع بالاستقلالية، بل كانت تابعة للسلطات المركزية والتي اتّصفت غالباً بالتسلط والاستبداد، وجعلت من الهيئة المحلية أداة لتكريس هيمنتها، وبقي هذا الحال حتى اتفاقية أوسلو، والتي على إثرها تشكلت السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة².

ويشير الباحث إلى أهمية هيئات الحكم المحلي على اعتبارها ركناً أساسياً في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث طال الوقت على الشعب الفلسطيني وهو ينتظر إقامة الدولة الفلسطينية في ظل الظروف السياسية التي تزداد تعقيداً مع مرور الزمن، بحكم أن الأمر مرهون بطرف آخر محتل للأرض الفلسطيني، من هنا بات الاهتمام في قطاع الهيئات المحلية كبيراً لدى السلطة الفلسطينية.

¹ عمرو، عدنان، الحكم المحلي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، منشأة المعارف، ط2، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 2.

² عبد الحميد، علي، ادارة التخطيط العمراني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، نابلس، 2005، ص 4، دراسة منشورة، تاريخ الدخول 7-7-2019، عبر الموقع الالكتروني https://blogs.najah.edu/staff/emp_3044.

2.2.3 واقع الهيئات المحلية الفلسطينية

وجدت وزارة الحكم المحلي نفسها أمام واقع صعب منذ البداية وفي عام 1994، من حيث الكم الكبير في أعداد الهيئات المحلية، ومن حيث مخلفات الاحتلال على تلك الهيئات، ويمكن القول إن الصعوبة في الأمر تتمحور حول الأمور التالية¹:

1. وجود مجالس بلدية وقروية معينة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أو منتخبة منذ انتخابات أجريت في عام (1972) وأصبحت هذه المجالس غير فاعلة.
2. بنية تحتية غير ناشئة أصلاً في كثير من التجمعات السكانية الفلسطينية، أو كانت موجودة لم يتم تطويرها، وبالتالي أصبح لا فائدة منها، بل حتى إن عملية صيانتها غير مجدية.
3. نسبة عالية جداً من الهيئات المحلية لا يوجد فيها مخططات هيكلية للمدن والقرى على حد سواء، وإن وجدت فإنها لا تلبي الاحتياجات التنموية الفلسطينية، حيث إن سلطات الاحتلال لم تكن معنية على الإطلاق بتوسيع حدود المدن والقرى الفلسطينية، بل على العكس تماماً كانت رغبتها.
4. ضعف الكادر الفني العامل في الهيئات المحلية من حيث قدرته على التعامل مع الاحتياجات المستجدة، ومواكبة التطورات التكنولوجية، ما أثر على قدرته في تقديم الخدمات للجمهور.
5. غياب الصبغة القانونية الفلسطينية عن طبيعة عمل الهيئات المحلية، فكان المحتل ينتقي ما يلائمه من القوانين التي كانت سائدة في الفترات الأردنية والبريطانية والعثمانية، ويلجأ إلى الأوامر العسكرية لتمرير مخططاته على الأراضي الفلسطينية وساكنيها.
6. غياب الموازنات المالية المخصصة للهيئات المحلية لتمكينها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها، ما أضعف قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات الملقاة عليها من ناحية، ومن تحقيق الاستمرار والتطور من ناحية أخرى.

¹ الهوموز، ابراهيم، وصلاح، علاء، هيكلية الحكم في فلسطين، دراسة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص 6-7.

في ظل هذا الإرث الثقيل، ألقى على عاتق وزارة الحكم المحلي مهمة النهوض بالهيئات المحلية الفلسطينية، وإعادة بنائها وتطويرها لتمكينها من القيام بواجبها في تقديم الخدمات لمواطنيها، واستطاعت الوزارة عام 1996 إنجاز قانون الانتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية، بعد الاطلاع على تجارب دول عربية شقيقة، ودول أوروبية وقوانين وأنظمة انتخابات عالمية، وجاء هذا القانون من أكثر القوانين تطوراً¹.

ووفقاً لهذا القانون، هناك نوعان من السلطات المحلية: البلديات والمجالس المحلية، حيث تقع غالبية البلديات والقرى الفلسطينية في المناطق المصنفة "أ" و"ب" لكن هناك تداخل في الأراضي، حيث تقع بعض أراضي هذه الهيئات في المناطق المصنفة "ج"، لذا قامت وزارة الحكم المحلي بإعادة تصنيف جميع الهيئات المحلية من "أ" إلى "هـ" حسب عدة معايير منها عدد السكان والموقع الجغرافي، فصنفت البلديات التي كانت موجودة منذ (1967) م، والتي تمتلك خبرات عالية في الإدارة المحلية بـ "أ" أو "ب" والهيئات المحلية المستحدثة بعد مجيء السلطة الفلسطينية بـ "ج" أو "د" أو "هـ"².

3.2.3 مستوى التخطيط التنموي الوطني

عانى الجسم الإداري الفلسطيني لوقت طويل من غياب المسؤول عن تطوير الواقع الفلسطيني وتنميته، فظهرت العديد من المشكلات المتأصلة في مختلف المجالات التي ورثتها السلطة الفلسطينية منذ قدومها عام 1994، فعكفت السلطة منذ قيامها على إجراء محاولات مستعجلة لتقدير احتياجات الاقتصاد الفلسطيني من الاستثمارات، ومن بين تلك المحاولات خطة المساعدات الطارئة والتي أعدها البنك الدولي، حيث قدر حجم الاستثمارات في هذه الخطة 1.2 مليار دولار موزعة على أربعة قطاعات وهي: البنى التحتية 50%، والقطاع الخاص 25%، وتأسيس إدارة الحكم المحلي 19%، وأخيراً قطاع المساعدات الفنية 6%، ولم يشكل ذلك خطة بقدر ما هو تصنيف للمشاريع التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني³.

¹ الهموز، ابراهيم، و صلاح، علاء، مرجع سابق، ص 7.

² المرجع السابق، ص 13.

³ اشتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجال الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكار، ط1، 1999، ص 21-22.

أخذت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية على عاتقها تحمل أعباء كبيرة لتخطيط الواقع الفلسطيني وتنظيمه، وهناك أنواع كثيرة من التخطيط التي تقوم بها الوزارة مثل التخطيط الريفي والتخطيط الإقليمي وتخطيط القوى البشرية والتكنولوجيا. وتدرجت عملية التخطيط التتموي بعد عام 1994، حيث قامت السلطة الفلسطينية بإعداد برنامج التأهيل الطارئ بالتعاون مع البنك الدولي، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997) ثم انتقلت عملية التخطيط من شكلها البرامجي قصير الأمد إلى الخطط متوسطة الأمد، حيث تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000) ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الفلسطينية، وقد انتقلت عملية التخطيط لوضع إطار تخطيطي تتموي لبناء الدولة الفلسطينية يتمثل في إعداد خطة التنمية (2001-2005)، وبالرغم من إعداد السلطة لتلك الخطة التنموية، إلا أن المسيرة التنموية في تلك الحقبة اتسمت بالعشوائية والتخبط، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة، سواءً أكان فيما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو بإرساء دعائم بنية تنموية مواتية لإطلاق قدرات القطاع الخاص عن طريق بناء اقتصاد قادر على الاتجاه نحو التنمية المستدامة¹.

تعرض الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى لحملة تدمير وقمع واضطهاد و عزل وحصار، أدت إلى تراجع في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وإلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي، وعمدت إسرائيل إلى عدم دفع المستحقات المالية المتركمة للفلسطينيين، حيث أدت هذه الإجراءات إلى وجود عجز مالي، عانت منه السلطة الفلسطينية الأمر الذي دفعها للاقتراض من بعض الدول أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأصبح اعتماد السلطة بشكل كبير على المساعدات الخارجية للمحافظة على العناصر الأساسية و المحدودة في القطاعات الرئيسية².

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013، 2011، ص 6.

² ميالة، مؤيد، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2006، ص 165.

وقامت وزارة التخطيط مع نهاية العام (2004) بالتعاون مع فريق من الخبراء المحليين والدوليين بإعداد خطة تنموية متوسطة المدى (2005-2007)، معتمدة على الجهود السابقة التي هدفت إلى مخاطبة احتياجات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقلص التوجه نحو تنفيذ مشاريع تنموية بعد الحصار الذي تم فرضه على الشعب الفلسطيني بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية مطلع العام (2006)، والذي كان من إفرازاته انقطاع الرواتب لأكثر من (160) ألف موظف حكومي، وكان هذا إضافة أخرى للمعاناة التي نتجت عن استمرار الإغلاق والحصار بفعل الاحتلال منذ بدء انتفاضة أيلول عام (2000)¹.

وقد أدت تلك الظروف -أنفة الذكر- إلى استحواذ اهتمام الفلسطينيين بلقمة العيش، ولهذا كانت بعض الاستجابات الدولية من بعض الممولين بزيادة المساعدات الطارئة المالية والصحية وغيرها، وظهرت بشكل كبير مشاريع تشغيل الأيدي العاملة، وصرف مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة. وضمن هذه الظروف الطارئة، أجبرت وزارة التخطيط التي عجزت عن التفكير بتنفيذ الخطة التنموية المتوسطة (2005-2007) بالقيام بتبني خطة طارئة العام (2007) أسمتها خطة الطوارئ التشغيلية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تشغيل الوزارات والمؤسسات العامة وتأمين صرف أكبر قدر من الرواتب، وتحفيز الممولين على التدخل والمساعدة في المجال الإغاثي الطارئ، وقد ازداد حجم التمويل بالأعوام (2007-2009) بشكل كبير اثر تبني خطة الإصلاح (2008-2010) والتي تهدف إلى تحقيق نمو في السياسات الوطنية الفلسطينية الشاملة للعديد من المجالات، التي تمثل الإطار التوجيهي لخطة الإصلاح والتنمية، والتي تهدف إلى إعداد برنامج ذي تطلع مستقبلي لتحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية، وبيان واضح للأسباب التي تقف وراء النشاطات التي تؤديها الوزارات والمؤسسات العامة لتحديد الأولويات في توزيع الموارد المالية، ورفع الأداء على المستوى الوطني وعلى مستوى الوزارات وأجهزة السلطة².

¹ ميالة، مرجع سابق، ص 166-167.

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، مرجع سابق، ص 9.

وأطلقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في شهر آب (2009) برنامجها "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" الذي سعى إلى استعطف موقف المجتمع الدولي نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في مدة لا تتجاوز عامين، وحددت هذه الورقة الاستراتيجيات التي من المقرر الاستمرار في تنفيذها أو الشروع بها ابتداء من العام (2010)، من أجل إخراج هذه الخطة إلى أرض الواقع ليشعر المواطن الفلسطيني بنتائج الفعلية.

4.2.3 التخطيط التنموي في المحافظات الفلسطينية

انتهت التجربة الأولى للتخطيط التنموي في الهيئات المحلية عام (2007)، وأصبح هناك خبرة عملية في التخطيط لتنمية المدن وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني)، وشركائه في وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية، وبتمويل من الحكومة الأيرلندية (وكالة التنمية الأيرلندية)، تم استثمار هذه الخبرات في إعداد دليل التخطيط الاستراتيجي للتنموي للمحافظات، والمكون من (193) صفحة، شارك في إعداد هذا الدليل كل من المنظمات التالية: جامعة القدس، جامعة النجاح، جامعة بيرزيت، الجامعة العربية الأمريكية، وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وبعض البلديات، الإغاثة الزراعية الفلسطينية - جنين. ومثل هذه المنظمات فريق مكون من (26) شخصا من ذوي الخبرة في التخطيط التنموي، وكان ذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع هذا الدليل وفق منهجية التخطيط التنموي الدولي، وتم الانتهاء من إعداده في شهر آب من عام 2007م، ليشكل باكورة العمل المنهجي في التخطيط التنموي للهيئات المحلية¹.

عملت محافظة جنين - أولى محافظات الوطن - على إعداد خطة تنموية لها وفق هذا الدليل عام (2007)، وذلك ضمن مشروع "التنمية الريفية والتخطيط بالمشاركة"، والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع وزارتي التخطيط، والحكم المحلي،

¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، التخطيط الاستراتيجي للتنموي للمحافظات، الدليل ومرشد الميسر، 2007، ص 2.

ومحافظة جنين، وبتنويل من الحكومة الايرلندية، وبدعم استشاري فني من جامعة النجاح الوطنية والمجموعة العالمية، ومؤسسة بيت الخبرة، وبدأت محافظة نابلس عام (2009) بإعداد خطة تنموية للمحافظة شاركت فيها المنظمات الرسمية ذاتها المشاركة في خطة محافظة جنين، وكذلك المؤسسات المحلية في المحافظة وفي مقدمتها بلدية نابلس، وجامعة النجاح الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات التابعة إدارياً للمحافظة، وانتهت عملية التخطيط مطلع عام (2011)، وهناك خطة تحت الإجراء لمحافظة سلفيت وكذلك لمحافظة أريحا والأغوار¹.

ومع ازدياد التجارب التخطيطية في مجال التخطيط التنموي، ارتأت الوزارة دراسة هذه التجارب وإجراء بعض التعديلات اللازمة عليها لتكون قابلة للتطبيق في بلداتنا ومدننا الفلسطينية، ولذلك فقد باشرت الدائرة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع وزارة التخطيط وصندوق إقراض وتطوير البلديات بالعمل على تحديد أسس التخطيط التنموي للمستوى المحلي، وإخراجها في دليل خاص بالتخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية، والذي تقدمه ورقة خاصة في هذا المجال².

5.2.3 التخطيط التنموي في الهيئات المحلية

بدأ التخطيط التنموي في الهيئات المحلية الفلسطينية منذ العام (2005)، ومن الملاحظ أن مصطلح التخطيط في الهيئات المحلية كان يقتصر على جانب التخطيط الفيزيائي (العمراني)، وأول من بدأ في الاهتمام في التخطيط التنموي للمدن في العالم، هي منظمة تحالف المدن (Cities Alliance) الممولة من البنك الدولي، أما في فلسطين فقد كانت باكورة التخطيط التنموي للهيئات المحلية الفلسطينية عام 2005م، بإشراف مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)³.

وجاء التخطيط التنموي على مستوى الهيئات المحلية الفلسطينية بعد أن ترك الاحتلال الإسرائيلي أثراً كبيراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ صنع حالة من التخلف نتيجة لعزل

¹ اشنتية، مرجع سابق، ص 25.

² السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، ورقة سياسات التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، خالد القواسمي، رام الله، 2009، ص 2.

³ السلطة الوطنية الفلسطينية، التخطيط الاستراتيجي التنموي للمحافظات، مرجع سابق، ص 4.

المجتمع الفلسطيني ومصادرة موارده الطبيعية وأراضيه المنتجة، وإعاقة حركة التجارة وعرقلة تطور البنى التحتية، وشكل هذا كله مخاطر عديدة في عملية تنمية المجتمع الفلسطيني، ما حتمّ على الشعب الفلسطيني إتباع نهج استباقي لتحديد احتياجاته، يقوم على حسن المعرفة والشفافية والمشاركة. من هنا قامت وزارة التخطيط ووزارة الحكم المحلي والتعاون مع الجهات المانحة بإنشاء بنية تحتية جديدة للتخطيط على مستوى الإقليم أو المحافظة، وتم إنشاء وحدات تخطيط على هذا المستوى لمختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. لتقوم هذه الوحدات بتنفيذ برامج التخطيط الإقليمي داخل كل محافظة، وبسد الفجوات بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية. تتكون هذه الوحدات التخطيطية من ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية والهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ويكتمل نتائجها التخطيطية بمشاركة الجمهور العام الذي يشكل العمود الفقري في عملية التخطيط التنموي¹.

وجرت عدة محاولات للتخطيط المحلي بعد أول انتخابات محلية (2004-2005) ولكن اتصفت هذه المحاولات بالمحدودة، إذ لم يتوفر لها منهجية ثابتة وموحّدة، واهتمت في الغالب بمخرجات تعكس مشاريع الهيئة المحلية واحتياجاتها التي تعمل على دفع عجلة التنمية المحلية للوصول إلى مستوى حياة أفضل للمواطن، وعليه قامت وزارة الحكم المحلي ومنذ منتصف العام (2005)، ببذل الجهود الكبيرة في تطوير سياسة التخطيط التنموي كنهج يهدف إلى التغلب على التحديات، واستثمار الفرص والموارد المتاحة على المستوى المحلي.

وكانت التجربة الأولى في التخطيط التنموي في الهيئات المحلية الفلسطينية سنة (2005) لمدن البيرة و رام الله و بيتونيا، وفق برنامج تطور الحكم المحلي بدعم وتنفيذ من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، و فريق مستشاري الشركة الألمانية (أيكون - INSTITUT Public sector GmbH)، من خلال ما يسمى تنمية المدينة (City Development Strategy)، حيث تم تشكيل وحدة تخطيط مشتركة للبلديات الثلاثة، وهي تمارس نشاطها التخطيطي إلى يومنا هذا. فترامن مع إعداد الخطة التنموية لهذه البلديات ما يلي²:

¹ ميالة، مرجع سابق، 171.

² السلطة الوطنية الفلسطينية، التخطيط الاستراتيجي التنموي للمحافظات، مرجع سابق، ص 5-6.

- ضم بلدية سلفيت لنفس المشروع، ومباشرة العمل في إعداد خطة تنموية لها، وانهي المشروع سنة (2007).
- أصبح هناك وعي حكومي واهتمام رسمي في عملية التخطيط التنموي للهيئات المحلية، حيث عملت وزارتا التخطيط والحكم المحلي على مأسسة التخطيط في الهيئات المحلية، من خلال تطوير هيكلية التخطيط وإجراءاته، ومتابعة التنفيذ وتقويم المخرجات.
- بروز دور وزارة المالية وصندوق إقراض البلديات في تطوير البلديات من خلال المشاركة في عملية التخطيط.

ساعد الاهتمام الدولي في تطوير برنامج التخطيط التنموي للمدن في تقدم التخطيط التنموي للهيئات المحلية الفلسطينية، حيث ظهر اهتمام العديد من المؤسسات الدولية في التخطيط التنموي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال دعمها لمشاريع الخطط التنموية الاستراتيجية للهيئات المحلية، مثل مؤسسة التعاون الألماني، ومؤسسة تحالف المدن الدولية، والبنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الدنماركية للتنمية، والتعاون الفني البلجيكي، والبنك الإنمائي الألماني¹.

ومن أجل مأسسة عملية التخطيط التنموي للهيئات المحلية، عملت وزارة الحكم المحلي عام 2007 على إعداد دليل لتخطيط المدن والبلديات في فلسطين، لتتكامل عملية التخطيط بين الخطة الوطنية والتخطيط المحلي، وعملت مؤسسة التعاون الألماني من خلال وزارة الحكم المحلي على تطبيق هذه النسخة من الدليل في أربع بلديات مستحدثة، تم اختيارها وفق معايير وأسس وضعها صندوق تطوير وإقراض البلديات تتعلق بالموقع الجغرافي، وإعداد الموازنات، والهيكلية التنظيمية للبلدية، وتم عقد مجموعة من الورشات التقييمية الشاملة لإجراء التعديلات اللازمة للدليل، وإصدار نسخته النهائية بتاريخ 27 أيلول 2009.²

¹ عبد الحميد، مرجع سابق، ص 7.

² الرمحي، احمد، مأسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي في أعمال وزارة الحكم المحلي، مؤسسة التعاون الألماني، 2011، ص 3.

وقامت وزارة الحكم المحلي عام 2008 بتبني مبادرة توحيد الجهود المبذولة في مجال التخطيط التنموي للبلديات، وذلك للخروج بمنهجية موحدة مبنية على أسس علمية وعلى مبادئ الحكم الرشيد بحيث تعتمد المشاركة المجتمعية وأسس التخطيط السليم، وشكلت لذلك مجموعة وطنية نواتها من البلديات صاحبة التجربة، ومن مجموعة من المختصين في مجال التخطيط والحكم المحلي، وبازدياد التجارب التخطيطية في مجال الهيئات المحلية المختلفة، ارتأت وزارة الحكم المحلي دراسة هذه التجارب وتطوير منهجية التخطيط التنموي، لتتماشى إمكانات الهيئات المحلية الفلسطينية، ما سهّل عملية التطبيق الفعلي للتخطيط لتلك الهيئات، إذ باشرت الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع وزارة التخطيط وصندوق تطوير وإقراض البلديات بالعمل على تحديد أسس التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية¹.

6.2.3 مراحل التخطيط التنموي في الهيئات المحلية بعد إعداد الدليل

أطلق رئيس الوزراء السابق الدكتور رامي الحمد الله منهجية التخطيط التنموي الإستراتيجي بتاريخ 27/ أيلول / 2009 بحفل رسمي حاشد ممثل من الحكومة الفلسطينية، وكل الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعدها تم منهجة التخطيط التنموي للهيئات المحلية (البلديات) وكان ذلك على عدة مراحل:

1. مرحلة التنفيذ الأولى للدليل (2010 - 2011)

تم اعتماد هذا الدليل كمرجعية للتخطيط التنموي في الهيئات المحلية، وبدأت عملية التنفيذ عام 2010، حيث قُسمت عملية تنفيذ الدليل إلى مستويين، الأول يتمثل في تنفيذ المراحل الثلاث الأولى من الدليل، والتي تشمل التنظيم والتحليل ثم تحديد الرؤية والأولويات، وإخراج الخطة الاستراتيجية، والمستوى الثاني يتمثل في المرحلتين الرابعة والخامسة من خطة الدليل، حيث آليات التنفيذ ثم التقييم ثم التحديث.

¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية، دليل الاجراءات، رام الله، 2009، ص 7-8.

وفي إطار تنفيذ مرحلة التخطيط الأولى من الدليل، عقد صندوق تطوير وإقراض البلديات وثيقة تفاهم مع (41) هيئة محلية عام 2010، لإعداد خطط تنموية لها وفق الآليات والطرق المحددة في الدليل، ووزعت هذه البلديات بشكل جغرافي لتشمل ربوع الوطن في الضفة وغزة وقد أُنجزت هذه الخطط في نفس العام.

2. مرحلة توحيد دليل الإجراءات للتخطيط التنموي

كان هناك جهود واضحة لمؤسسة الاسكان الدولية (CHF)، في دعم التخطيط التنموي الاستراتيجي في الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث أسهمت في إعداد خطط تنموية استراتيجية لأربع عشرة هيئة محلية وفق إجراءات مختلفة عما هو موجود في الدليل، شملت بعض المحافظات مثل طولكرم، قلقيلية، طوباس، يطا، وبلديات عدة مثل لحول، يعبد، عرابة، عزون وبيت ساحور، أظهر هذا أكثر من نهج في عملية التخطيط في الهيئات المحلية، تباينت على أثره النتائج والمخرجات في الخطط، ما أدى لصعوبة في قياس جودة تلك المخرجات، ولتفادي هذا التباين سعت وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات لتوحيد نهج وطريقة التخطيط التنموي في الهيئات المحلية، حيث عقد ورشة عمل تهدف إلى تنسيق وتوحيد منهجيات العمل، حضرها كل المعنيين والعاملين في هذا المجال في أجواء من الحوار والتعاون البناء، وكانت النتيجة التوصل إلى إتفاق على إخراج نسخة محدثة وموحدة، لدليل التخطيط التنموي للمدن والبلديات الفلسطينية، وكون التخطيط عملية مستمرة لا بد من الاستمرار في عملية تحديث منهجية وإجراءات التخطيط، وذلك من خلال الحصول على تغذية راجعة من الهيئات المحلية التي خاضت هذه التجربة، وإجراء بعض التعديلات اللازمة التي أُفيد منها عبر تجارب الخطط المنجزة، ليكون الدليل بمثابة مرجعية التخطيط للمدن والبلديات الفلسطينية.

3. مرحلة التنفيذ الثانية للدليل

عقد صندوق تطوير وإقراض البلديات في عام 2012 وثيقة تفاهم لإعداد (43) خطة تنموية استراتيجية لبلديات موزعة في أرجاء الوطن، حيث كان منها (12) خطة لبلديات شمال

الضفة، و (15) خطة لبلديات الوسط، و (3) بلديات في محافظة الخليل، و (13) في قطاع غزة. كما قدم صندوق إقراض البلديات مشروع خطط استراتيجية جديدة لأربعة تجمعات، كل منها مرشحة لدمج مجموعة من الهيئات.

7.2.3 الوضع القائم لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية

تُعتبر مؤسسات الحكم المحلي عصباً رئيساً في البنية العامة للدول الحديثة، فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسة تطال مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. لذا فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحاتها في أداء دورها السياسي والقيام بمهامها المختلفة تُعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع التفعيلية، وقدراته التنظيمية، وإمكاناته التنموية أيضاً¹.

وبما أن الشعب الفلسطيني يمر حالياً بمرحلة تجسيد إعلان الاستقلال، ووضع بنى الدولة الفلسطينية موضع التنفيذ الفعلي، فإن إيلاء الحكم المحلي كمفهوم، ومؤسساته كآليات الكثير من الاهتمام، يصبح من الأولويات الحيوية، ويجدر في هذا المجال البدء منذ الآن بإجراء الاستعدادات الضرورية لتحديد معالم موضع التنفيذ الفعلي والفعال حين الاستقلال، ويتطلب إجراء هذه الاستعدادات الإتفاق، أولاً، على الأسس الارتكازية لنظام الحكم المستقبلي في الدولة الفلسطينية، ثم تحديد المنطلقات الأساسية لحكم محلي منسجم مع هذه المرتكزات. ويأتي لاحقاً لذلك، وبناء عليه، البحث في التفاصيل المؤسسة الكفيلة بترجمة المجردات إلى الوقائع الملائمة.

تم تصنيف البلديات وفقاً لاعتبارات تتعلق بعدد السكان والقدرات ومجالات النشاطات والخدمات إلى أربعة أصناف أو درجات هي (أ، ب، ج، د) (الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي: 2017):

¹ عبد الرازق، عمر، تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، رام الله، فلسطين، 2001، ص 56.

- فئة (أ) وتشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية.
- فئة (ب) وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة الوطنية لصلاحياتها وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.
- فئة (ج) تشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة وأقل من خمسة عشر ألفاً.
- فئة (د) تشمل البلديات التي يبلغ عدد سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة.

توزيع الهيئات المحلية في فلسطين حسب التصنيف:

حسب بيانات وزارة الحكم المحلي (2017) فقد تم تصنيف الهيئات المحلية كالآتي

(موقع وزارة الحكم المحلي 2017):

الضفة الغربية			
بلديات أ	بلديات ب	بلديات ج	المجالس القروية
11	27	82	285
120			285
قطاع غزة			
بلديات أ	بلديات ب	بلديات ج	المجالس القروية
5	10	10	لا يوجد
25			لا يوجد
الإجمالي			المجالس القروية
			285
			145
			430

8.2.3 هيئات الحكم المحلي في القانون الفلسطيني

لأن السلطة المركزية على فلسطين وأجزائها المختلفة كانت وحتى الآن غريبة عنها، وغير نابعة منها، بل مورست عليها من مراكز خارجية، فقد أدى ذلك إلى دور سلبي في عملية تطور مبنى ومهمات وأهداف مؤسسات الحكم المحلي فيها. ففلسطين خضعت فترة طويلة

للسلطة العثمانية، ثم للانتداب البريطاني، وقُسمت قسراً بعد سنة 1948 لتتحكم في الضفة الغربية السلطة الأردنية، وفي قطاع غزة الإدارة المصرية، في حين أُقيمت إسرائيل على الجزء الأكبر من المساحة المخصصة للفلسطينيين¹.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967، خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة لتحكم السلطة الاحتلالية الإسرائيلية. ولأن الهدف الأساسي للسلطات المركزية الخارجية المتعاقبة كان، إلى حد كبير، متشابهاً وإن كان بدرجات نسبية متفاوتة وتمحور حتى الآن حول طمس الهوية الفلسطينية وإحاقها، ومنع الكينونة الفلسطينية من تحقيق استقلالها، فقد عملت هذه السلطات على تطوير مفهوم ومؤسسات الحكم المحلي في فلسطين بما يتلاءم مع أهدافها السياسية ويحقق أغراضها السياسية والاقتصادية.

تمثل الهدف الرئيس للسلطات المركزية المتعاقبة على فلسطين، فيما يختص بمؤسسات الحكم المحلي، في الحيلولة دون استقلالها وتطورها كمؤسسات رسمية منفصلة، في أهدافها ونشاطاتها ونطاق تمثيلها للسكان، عن سياق السلطة المركزية.

وعلى العكس من ذلك، كانت نظرة هذه السلطات وغرضها المستمر أن تكون مؤسسات الحكم المحلي في فلسطين امتداداً عضوياً تابعاً لها، وذراعاً فعالة لبسط سيطرة السلطة المركزية على السكان. ولذا قامت السلطات المركزية المتعاقبة، ومن خلال سنّ القوانين المتوالية، بالحدّ من القدرة التمثيلية للمؤسسات المحلية سياسياً، وبحصر نشاطاتها في القيام بمهام تنفيذية في مجال المحدودية الخدمية للسكان، وبما يخلو من أي إمكان حقيقي للاضطلاع بدور تطويري مهم على الصعيد المحلي.

وباختصار، لم تتطور مؤسسات الحكم المحلي في فلسطين، وعلى رأسها البلديات، نتيجة تفاعلات مجتمعية فرضت ذاتها على السلطة المركزية، وأوجدت الحاجة إلى إقامة مؤسسات محلية تمثيلية تُعبّر عن مصالح السكان وحاجاتهم، بل كانت وليدة الحاجات التحديثية للسلطة

¹ موسى، نائل، الموازنة الفلسطينية (1995-2000): دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، مجلة جامعة النجاح، العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 2، 2002، ص 125.

المركزية كوسيلة من وسائل مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية الممارسة عليها. وكان الهدف الأساسي من إقامة هذه المؤسسات إحكام توصيل خط السلطة من المركز إلى الأطراف، لسيطرت السيطرة المركزية وإيجاد وسيلة فعالة لجمع الضرائب من السكان¹.

وبعد أن وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بقي "قانون البلديات" العثماني نافذاً، مع تعديل جرى بمرسوم صادر سنة 1926 يتعلق بشروط الترشيح والانتخاب، حتى سنة 1934. ففي تلك السنة، أصدرت الحكومة الانتدابية "قانون البلديات" ليصبح المرجع الوحيد المعتمد لتنظيم عمل البلديات في البلد، التي لم يُزد عددها طوال فترة الانتداب سوى باستحداث بلديتين في تل أبيب وبتاح تكفا. ويتضح أيضاً من مراجعة أحكام هذا القانون أنه قام، كسابقه، بتكبير صلاحيات البلديات ونشاطاتها. وفي المقابل، منح السلطة المركزية، ممثلة بالمندوب السامي وحاكم اللواء، صلاحيات تحكّم واسعة طالت مختلف الجوانب التنظيمية والتنفيذية لعمل البلديات والمجالس البلدية، وذلك بعد أن اقتطع منها للسلطة المركزية احتكار الإشراف المباشر على العديد من القطاعات العامة الأساسية، بحيث لم يتبق للبلديات سوى تنفيذ عدد محدود ومقنن من الخدمات الأساسية للسكان².

وعقب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، بقيت بلديتا مدينتي غزة وخان يونس في القطاع تعملان طوال فترة الإدارة المصرية، حتى سنة 1967، وفقاً لقانون البلديات الانتدابي لسنة 1934 وبالإضافة إلى استمرار محدودية سلطات وصلاحيات البلديتين المذكورتين، وتبعيتهما الكاملة لتوجهات الحاكمية الإدارية المصرية، يُلاحظ أن الإدارة المصرية لم تقم طوال فترة وجودها في قطاع غزة بأية محاولة تُذكر لتطوير الحكم المحلي، مفهوماً ومؤسسات³.

أما في الضفة الغربية، فقد ازداد عدد البلديات خلال الحقبة الأردنية من ثماني بلديات سنة 1948 إلى خمس وعشرين بلدية سنة 1967، وبعد فترة وجيزة من العمل بأول قانون

¹ الجرباوي، مرجع سابق، ص 38.

² أبو سمرة، سفيان، دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 29.

³ الجرباوي، مرجع سابق، ص 39.

بلديات أردني شامل صدر في سنة 1954، وتضمن بعض الجوانب الليبرالية تجاه طبيعة الحكم المحلي ومفهومه، تم في سنة 1955 إصدار قانون جديد يفرض على مؤسسات الحكم المحلي سيطرة مركزية شاملة وصارمة. وأصبحت البلديات بموجب هذا القانون مؤسسات مذبذبة لرغبات وتوجهات الحكومة ممثلة بوزير الداخلية، والمحافظ، والقائم مقام. وانحصرت الصلاحيات البلدية في القيام ببعض المهمات الخدمية للسكان، وأُفرغت المجالس البلدية من معنى وفحوى تمثيلها السياسي للناخبين، وكانوا وفقاً لتعريف القانون القلة الميسورة من السكان¹.

وفي سنة 1967، قامت إسرائيل باحتلال ما تبقى من فلسطين، فوقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرتها. ومع أن البنية القانونية للحكم المحلي في الأراضي المحتلة بقيت حتى الآن، من الناحية الرسمية، على ما كانت عليه قبل الاحتلال الإسرائيلي، فإن السلطة المحتلة قامت من الناحية العملية بإدخال التعديلات التي تلائم حاجاتها وتوافق مصالحها، عن طريق إصدار الأوامر العسكرية.

وشملت هذه التعديلات تحويل مختلف صلاحيات السلطة المركزية المتضمنة في القانونين الأردني والبريطاني المتعلقين بالبلديات لضابط الداخلية في جهاز الحكم العسكري، وإحكام الرقابة المشددة على عمل البلديات، وتقليص دورها التطويري والتنظيمي. فقد شكّلت البلديات الفلسطينية، في المنظور الإسرائيلي، مجرد حلقات محلية وسيطة فعالة لتنظيم علاقة "السكان" بالسلطة المركزية، وهي الحكم العسكري الاحتلالي، ولكن بصورة مفرغة من معظم الصلاحيات، وتابع بصورة تحرمها استقلالية الدور والقرار، ويمكن التأكيد باختصار أن احتلال إسرائيل للضفة والقطاع أوصل التسلط التقليدي الذي مارسته السلطات المركزية المتعاقبة في حكم فلسطين على مؤسسات الحكم المحلي، إلى ذروة مداه، وبخلاف الأمر العسكري الصادر سنة 1975، والقاضي بتعديل قانون البلديات الأردني بمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية، لا يُسجّل للسلطة المحتلة تحقيق أية تطويرات في مجال الحكم المحلي في الأراضي المحتلة².

¹ موسى، مرجع سابق، ص 126.

² اشنتية، مرجع سابق، ص 38.

ويشير الباحث إلى أن تقليص السلطة المحتلة لدور البلديات التطويري والتنظيمي، وتكبير استقلاليتها وفعاليتها، حتى في المجالات الخدمية، ترافق خلال النصف الثاني لعقد السبعينات مع تنامي الدور السياسي لرؤساء البلديات المنتخبين في الانتخابات التي أُجريت في الضفة الغربية سنة 1976، فغياب السلطة الوطنية الفلسطينية المركزية في الأراضي المحتلة من جانب، ونجاح القوائم الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الانتخابات البلدية من جانب آخر، منحا المجالس البلدية المنتخبة صفة التمثيل العام للفلسطينيين تحت الاحتلال، وأبرزاً دوراً سياسياً مركزياً لرؤسائها.

3.3 المنح والمساعدات الدولية

1.3.3 الملامح الأولية للمساعدات الدولية

بدأت المساعدات الدولية للفلسطينيين بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993، والذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني، ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الإتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية¹.

ومن الملاحظ أن وتيرة المساعدات الدولية وأولوياتها، قد ارتبطت إلى حد كبير بطبيعة المرحلة التي تم خلالها تقديم هذه المساعدات، ويمكن تقسيم فترة المساعدات 1996-2017 إلى أربع مراحل منفصلة وهي²:

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، نحو توظيف أنجح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005، ص 18-19.

² صبيح، ماجد، أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة الفلسطينية للفترة 1996-2015، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 17، ص 83.

❖ المرحلة الأولى: وتمتد من العام 1996 وحتى العام 1998، وهي المرحلة التي اتّسمت بالتراجع المستمر في غالبية المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة سياسة الإغلاق التي انتهجتها، السلطات الإسرائيلية آنذاك.

❖ المرحلة الثانية: فكانت خلال الأعوام 1999 وحتى عام 2005 وخلافاً للمرحلة السابقة، فقد شهدت تلك المرحلة تطوراً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، كالارتفاع الذي طرأ على معدلات النمو في الناتج المحلي والانخفاض في معدلات البطالة والفقر بين الفلسطينيين، حيث تميز مستوى المنح والمساعدات المقدمة بالتذبذب خلال هذه السنوات نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وشملت هذه المرحلة اندلاع انتفاضة الأقصى، وما رافقها من سياسات وإجراءات إسرائيلية أدت إلى إلحاق أضرار فادحة في البنية التحتية في كافة مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأ أثر تلك الإجراءات يظهر بشكل جلي في بداية العام 2001 والسنوات التي تلتها.

❖ المرحلة الثالثة: وتمثلت في الأعوام 2005 وحتى 2014 والتي بلغت فيها قيمة المنح والمساعدات المقدمة أعلى ما يمكن ضمن جميع السنوات، ويعود ذلك إلى رغبة المناحين في تقديم الدعم الكامل للفلسطينيين لبناء المؤسسات التي تدعم البنية التحتية للسلطة الفلسطينية تمهيداً لما يسعى له المجتمع الدولي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

❖ المرحلة الرابعة: وتمثلت في الأعوام 2015- وحتى الآن، حيث شهدت هذه الأعوام تراجع كبير وملحوظ في قيمة المنح والمساعدات المقدمة، ويعود ذلك إلى ممارسات الولايات المتحدة التي اتخذت موقفاً بوقف تقديم المساعدات للفلسطينيين ما انعكس بصورة سلبية واضحة على قيمة هذه المساعدات التي كانت تقدم بصورة دورية وخاصة تلك المقدمة لمنظمة الغوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا).

ويرى الباحث بأن المراحل السابقة المختلفة قد كانت تشير إلى ارتباط مستوى المنح والمساعدات المقدمة مع الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة، فقد حاولت الدول المانحة تقديم المساعدات والمنح في الفترات التي عانى منها الشعب الفلسطيني كالانتفاضة كدليل منها على رغبتها في مساعدته على بناء مؤسساته وقطاعاته التي يؤثر عليها الاحتلال.

2.3.3 أهمية المنح والمساعدات

تلعب المنح والمساعدات دوراً مهماً على صعيد توفير مورد مالي مهم للعديد من المؤسسات والهيئات الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال تأثير قيمتها في السنوات التي تزداد بها عن تلك التي نقل فيها لمجموعة من العوامل، ولتقديم صورة أوضح عن قيمة المنح والمساعدات (الإيرادات الخارجية)، يوضح الجدول التالي قيمتها خلال السنوات 1996-2017، موزعة أيضاً على منح لدعم الموازنة ومنح لدعم المشاريع التطويرية، وهي كما يلي:

جدول (1): قيم المنح والمساعدات خلال الأعوام (1996-2017) (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)¹

العام	المنح والمساعدات	منح لدعم الموازنة	منح لدعم المشاريع التطويرية
1996	291.5	49.2	242.3
1997	268.1	5.8	262.3
1998	236.3	0.5	235.8
1999	244.9	5.6	239.4
2000	510	54	456
2001	849	531	318
2002	697	468	229
2003	620	261	359
2004	353	353	0
2005	636	349	287
2006	1019	738	281
2007	1322	1012	310
2008	1978.1	1763.1	215
2009	1401.8	1355	46.8
2010	1210.3	1131.5	78.8
2011	977.5	808.7	168.8
2012	932.1	777.1	155
2013	1358	1251.2	106.8
2014	1230	1029.4	201
2015	796.8	707.1	89.7
2016	766.3	608	158.4
2017	720.4	545.4	175

¹ بيانات وزارة المالية الفلسطينية، تقارير الموازنة العامة 1996-2017.

ويشير مستوى النفقات العامة وإجمالي الإيرادات بين الأعوام (2000-2016) إلى تذبذب واضح في قيمها، إذ كانت أعلى مستوياتها في السنوات ما بين (2007-2009) لتتراجع من بعدها بصورة ملحوظة عن السابق¹.

ولمعرفة مدى تأثير المنح والمساعدات على جانب الإيرادات العامة، لا بد لنا من توضيح الإيرادات العامة لموازنة السلطة الفلسطينية والتي تتكون مما يأتي:

1. الإيرادات المحلية: وتتكون من إيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة مع إسرائيل.
2. المنح والمساعدات الخارجية: وهي التي يتم تقديمها من المجتمع الدولي، وتقسّم إلى منح لدعم الموازنة الجارية، والمعونات لتمويل المشاريع التطويرية.

ومن خلال تتبع تطور حجم المنح والمساعدات الخارجية يلاحظ أن الاتجاه العام لها هو في تزايد (عدا الفترة 2010-2015)، حيث ارتفعت بالمتوسط من حوالي 260 مليون دولار أمريكي في الفترة (1996-1999) إلى 611 مليون دولار في الفترة (2000-2005)، ثم إلى 1.4 مليار دولار في الفترة (2006-2010)، لتتراجع إلى 1.1 مليار دولار في الفترة (2010-2015)، حيث بلغ متوسط حجم المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة في الفترة المذكورة ما بين (1996-2015) نحو 847 مليون دولار أمريكي.

ولتوضيح التوزيع النسبي للإيرادات العامة بالمتوسط، يلاحظ أن نسبة المنح والمساعدات من صافي الإيرادات العامة والمنح ارتفعت من حوالي 24% للفترة (1996-1999) إلى 44% للفترة (2000-2005)، وإلى 48% للفترة (2006-2010)، رغم تراجع أهميتها في الفترة (2011-2015) مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أنها بقيت مرتفعة، وبلغت بالمتوسط 30% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ويلاحظ أن المنح والمساعدات الخارجية في الموازنة العامة ليست مستقرة، وإنما تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى، وسجلت تراجعاً في عام 2015 بنسبة 54.4 مقارنة بالعام 2014، وما زالت بتراجع مستمر حتى الآن وذلك نتيجة

¹ سلطة النقد الفلسطينية: تطورات المالية العامة والدين الحكومي، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله. 2010.

مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات العامة للموازنة الفلسطينية كما يلي:

جدول (2): التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات العامة للموازنة الفلسطينية للفترة (1996-2015)

نسبة المنح لدعم المشاريع التطويرية من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	نسبة المنح لدعم الموازنة الجارية من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	نسبة المنح والمساعدات من صافي الإيرادات العامة والمنح	نسبة إيرادات المقاصة من صافي الإيرادات العامة والمنح	نسبة إيرادات الجباية المحلية من صافي الإيرادات العامة والمنح	الفترة
94.1%	5.9%	24.2%	45.3%	30.5%	1996 - 1999
45%	55%	43.9%	32.8%	23.4%	2000 - 2005
13.4%	86.6%	48%	35.5%	19%	2006 - 2010
13.6%	86.4%	29.9%	50%	22.9%	2011 - 2015
25.3%	74.7%	37.8%	41.7%	22.5%	1996 - 2015

(المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية عبر الموقع www.pma.ps)

وبالاعتماد على ما سبق يشير الباحث إلى أن مستوى المنح والمساعدات يلعب دوراً رئيساً سواءً أكان على مستوى دعم الموازنة الجارية أو على مستوى دعم المشاريع التطويرية، فكلما ازدادت نسبة تلك المساعدات والمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية أسهم ذلك في تقديم المساعدات للهيئات والجهات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية أسهمت في الحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة التنموية، ما أدى إلى تحويل جزء من المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية إلى النفقات الجارية.

3.3.3 أسباب تذبذب مستوى المنح والمساعدات

تتعدد الأسباب التي أسهمت في وجود فروق في مستوى المنح والمساعدات المقدمة من قبل المانحين للفلسطينيين، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن عرضها كما هو آتٍ¹:

1. ارتباط المعونات الدولية بتطورات عملية التسوية السياسية، وتحوله عن هدفه الرئيس (الاستثمار في السلام) إلى تمويل عملية التسوية ومنع انهيارها.
2. كانت للإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية آثار واضحة على عملية تدفق المساعدات الدولية وتخصيصها من خلال ما يلي:

- يعمل الحصار الإسرائيلي على إعاقة تدفق المساعدات الدولية من خلال صعوبة تنقل ممثلي الهيئات الدولية، وتأخر وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع الممولة من هذه المساعدات، وهذا هو السبب الرئيس في اتساع الفجوة في العام 2000 ولعل أهم القنوات التي تؤثر إسرائيل من خلالها في تدفق المساعدات الدولية وصرفها، هي المنح المخصصة للإنفاق على المشاريع في المناطق (ب) حيث تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة والتراخيص الإسرائيلية، والتي غالباً ما تتم المماطلة في إصدارها.
 - القيود الإسرائيلية على المعابر الفلسطينية الدولية، وبخاصة أن كثيراً من المساعدات الدولية تكون على شكل مساعدات عينية أو مشروطة بشراء معدات من الدول المانحة لتحقيق بعض الأهداف المتفق عليها بين الجهات المانحة والمستفيدين الفلسطينيين.
3. حداثة تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية وافتقارها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية

وقد أسهمت مجموعة من العوامل الذاتية الفلسطينية في تأخر وصول العون الدولي وانخفاض كفاءة الاستفادة منه:

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، مرجع سابق، ص 24-25.

- الافتقار إلى قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة في السنوات الأولى من عمر السلطة، للإسهام في تحديد الاحتياجات والأولويات بشكل موضوعي. وعلى الرغم من التطورات التي حققها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مجال توفير قاعدة البيانات، فإن حجم الاستفادة منها في بلورة سياسات وخطط تنموية واضحة ما زال بالغ المحدودية.
- افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رؤية شمولية وخطة واضحة الأهداف والأولويات، وكذلك عدم كفاءة آلية التعامل مع العون الدولي التي انتهجتها السلطة.
- ضعف كفاءة إدارة المال العام، ما أدى إلى تجديد وبروز ظواهر تجاوز مالي وإداري، واستغلال نفوذ دون أن تخضع للمساءلة المحاسبية، وأسهم ذلك في تسهيل تحلل بعض الجهات المانحة من التزاماتها.

4.3.3 توظيف المساعدات والمنح

على الرغم من بعض الإنجازات وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية- التي تحققت بفضل المساعدات الدولية، إلا أنّ هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

ولم تتجح المساعدات والمساعدات المقدمة في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها، وتعزيز فرص النمو الذاتي، ويبدو أن مصدر هذا الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات والمتمثلة بدعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعطائها الزخم المطلوب، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني واحتواء أسباب التوتر والعنف في المنطقة، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين¹.

وكان ذلك بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيون، بل على العكس من ذلك، يمكن أن تكون هذه المساعدات قد أسهمت ولو بشكل غير مقصود في

¹ عبد الرازق، مرجع سابق، ص 39.

إعفاء السلطة الإسرائيلية من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على إعادة احتلالها لمعظم المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال تمكينها لمؤسسات السلطة الرسمية وأجهزتها وكذلك المؤسسات الأهلية من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين¹.

ويعود المدخل الحقيقي للإنعاش والتنمية الحقيقية في المناطق الفلسطينية إلى تمكين الشعب الفلسطيني أولاً من تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة بعيداً عن المؤثر الإسرائيلي، فمهما بلغ حجم المساعدات، ومهما تطور الأداء الفلسطيني في إدارة هذه المساعدات، فإن مساهمتها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ستبقى محدودة، إن لم يرافق ذلك تغيير فعلي في السلوك الإسرائيلي العدائي تجاه الشعب الفلسطيني، فعلى مدى السنوات السابقة فشلت المساعدات في تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني وبأفراده، والناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية بحقهم طيلة الفترة السابقة. كما لم تتجح تلك المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني: وهو المساعدات ذاتها، وليس أدل على ذلك من تأخر وزارة المالية لعدة شهور في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة 2005 انتظاراً لتوفر تعهدات دولية كافية بتقديم مساعدات للسلطة.

من وجود تجارب تدل على توسيع المشاركة المجتمعية في إدارة بعض برامج المساعدات ومشاريعها، إلا أنها تبقى محدودة، وربما معزولة، ولا يمكن تعميمها كمنهج عمل في كل الحالات، وحققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة، وكان ذلك جلياً في برامج القروض الصغيرة، وخصوصاً ذلك الجزء الموجه للنساء ولذوي الدخل المحدود، وفي البرامج الإغاثية الطارئة، ومشاريع خلق فرص عمل. ولكن هذه المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك الفئات، وبقيت الغالبية العظمى منها في دائرتي البطالة والفقر، كما أنه يؤخذ على هذه البرامج أنها لم تحاول إيجاد رابط بين الجهود الإغاثية والتنمية².

¹ موسى، نائل، مرجع سابق، ص 103.

² عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 41.

يُحسب للمساعدات الدولية أنها عملت على توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالتعليم والرعاية الصحية) للمواطنين الفلسطينيين، سيما ذوي الدخل المحدود منهم من قبل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة.

وأسهمت هذه المساعدات في تمويل العجز المزمن والكبير في الموازنة الجارية طيلة سنوات المرحلة الأخيرة، وما ينجم عن هذا التمويل من تأثيرات إيجابية على الأداء الاقتصادي الكلي، ولكن، يُؤخذ على هذه المساعدات أنها أخفقت في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني، كما مكنته من الاستقلال من تبعيته القسرية لمنظومة الفعل الإسرائيلي.

ويرى الباحث أنّ هذه المساعدات والمنح قد أخفقت من تقليل اعتمادية فلسطين الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل على العكس من ذلك، يمكن أن تكون هذه المساعدات قد أسهمت ولو بشكل غير مقصود في تحمل أعباء إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة، كما انها أخفقت وخصوصاً تلك التي مرت عبر القنوات الأهلية في نقل المجتمع الفلسطيني بنويًا وشمولياً إلى وضع تمكيني فاعل ومؤثر في إدارة الشأن العام.

ويؤخذ عليها كذلك استنفاد جزء كبير منها (يصل إلى الخمس تقريباً) في تغطية أتعاب مستشارين وخبراء من مواطني الدول المانحة، تمثلت معظم إسهاماتهم في أطنان من الأوراق والملفات المحفوظة في الأدراج والخزائن، لم تستطع هذه المساعدات من الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية تتناسب وحجم التحديات، وما التزاحم والتسابق الملحوظ من قبل المانحين في السنتين الأخيرتين لتمويل الإصلاحات على هذه البنى إلا دليل قوي على ضعف دور المساعدات على هذا الصعيد¹.

¹ موسى، مرجع سابق، ص 105-106.

الفصل الرابع

مساهمة المنح والمساعدات الدولية
في تحقيق الخطط التنموية لهيئات
الحكم المحلي الفلسطينية

الفصل الرابع

مساهمة المنح والمساعدات الدولية

في تحقيق الخطط التنموية لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى العديد من القضايا التي تتعلق بمدى مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق الخطط التنموية لهيئات الحكم المحلي الفلسطينية، حيث تم استطلاع آراء العديد من رؤساء الحكم المحلي في المحافظات والبلديات لأخذ وجهات النظر في القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة، وتناولت الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية، وكذلك بيان دور المنح والمساعدات الدولية في تحقيق عملية التنمية المحلية. وعرض أهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات بتنفيذها، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية. ودراسة أثر وجود أهداف غير معلنة وشروط محددة من قبل المانحين لتقديم المساعدات المالية لهيئات الحكم المحلي على تحقيق التنمية المحلية. والتعرف على أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلي في تحقيق عملية التنمية المحلية.

1.4 نسبة المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها بالاعتماد على المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية

تشكل الدول المانحة المصدر الأهم للمساعدات، ويحرص المانحون في الوقت ذاته على تقييد المستفيدين بمعاييرهم وشروطهم الخاصة، والتي لا تتسجم أحياناً ولا تستجيب للأولويات التي تتبناها الهيئات المحلية، وتشكل هذه المنح في حالة توفرها مصدراً هاماً من مصادر تمويل الهيئات المحلية، رغم أن هذه المنح قليلة ولا توزع حسب عدد السكان أو مساحة البلدة أو الضرورات التنموية، وتتصبُّ أغلبها على مشاريع البناء وتعبيد الطرق وغيرها، كما يشير تقرير البنك الدولي¹ إلى وجود خلل في أداء المانحين، حيث كان من الأفضل والأنسب إعطاء

¹ اسماعيل، عبد الكريم، دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص 149.

دور فاعل للمستفيدين في متابعة واستدامة المشروعات بالإضافة إلى إشراكهم في تحديد الحاجات وإشعارهم أنهم أصحابها، ولم يعط المانحون عملية بناء قدرات المجالس المحلية القدر الكافي من الدعم للمحافظة على مسيرة المشروعات القائمة واستدامة النتائج وتدشين مشاريع جديدة.

من خلال الاستطلاع والبحث الذي قام به الباحث تبين أن نسبة المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها بالاعتماد على المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية تتراوح ما بين 35-90%.

المهندس شكري ردايدة وإياد خلف¹ يرون أن مساهمة المنح والمساعدات الخارجية في تمويل المشاريع للهيئات المحلية مرتفعة²، وهو ما يؤكد عليه المهندس عبد المؤمن عفانة³ والأستاذ عادل أبو الرب⁴ والأستاذ حازم ياسين وكذلك المهندس خالد عبد الرزاق⁵ والسيد محمد بشارت⁶ وآمال هدهد⁷، وماجد حساين⁸

¹ إياد خلف: مقابلة شخصية، مدير عام الحكم المحلي في مدينة طولكرم، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 3-11-2019.

² شكري ردايدة: مقابلة شخصية، مهندس في وزارة الحكم المحلي، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/11.

³ عبد المؤمن عفانة: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية قلقيلية، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/14.

⁴ عادل أبو الرب: مقابلة شخصية. مدير عام الحكم المحلي في محافظة جنين، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019-11-19.

⁵ خالد عبد الرزاق: مقابلة شخصية، رئيس بلدية طوباس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/4.

⁶ محمد بشارت: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية طمون، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/13.

⁷ آمال هدهد: مقابلة شخصية، مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي في بلدية نابلس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019-11-22.

⁸ ماجد حساين: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية جبوس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019-11-22.

في حين يشير نهاد أبو شيحة¹ وهديل أبو ربيع² وجهاد غزال³ أن نسبة تلك المنح والمساعدات متوسطة.

من هنا يرى الباحث وبعد الإطلاع على إجابات المستطلعين بان هناك تفاوت في الآراء حول مدى مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي، ولعل ذلك عائد إلى تركيز الجهات المانحة في تقديمها للدعم إلى البلديات الكبرى أكثر من الهيئات المحلية القروية.

2.4 الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية:

هناك أسس واضحة ومحددة التي من الممكن الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج لتمويلها من قبل الهيئات المحلية بناءً على أموال المنح والمساعدات.

لكل ممول أهدافه وأجندته الخاصة به، تعكس مصالحه الاقتصادية، ويمكن تمييز ثلاثة معايير تمويل أساسية بين المانحين العاملين في فلسطين⁴:

المعيار السياسي: حيث وضحت بعض الهيئات الداعمة أسباب وجودها في فلسطين مثل النرويج "حيث حدد أهدافها من الدعم بما يلي: أتينا هنا لندعم عملية السلام، ونحن نهتم بالمشاريع الملموسة على الأرض"، وقد أقصت بعض الهيئات مثل (الوكالة الكندية للتنمية الدولية)(CIDA) المؤسسات التي لا تدعم عملية السلام من التمويل.

¹ نهاد أبو شيحة: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية طولكرم، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 8-12-2019.

² هديل ربيع: مقابلة شخصية مهندسة بلدية النزلات، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 6-11-2019.

³ جهاد غزال: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية سبسطية، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 6-11-2019.

⁴ حنفي، طبر، النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص.160-162

المعيار القطاعي: حيث يقوم بعض المانحين بدعم قطاع معين، أو دعم الأولويات القطاعية. (كالصحة والتعليم والبنية التحتية).

دوافع المانحين: تتفاوت دوافع المانحين ما بين أهداف معلنة رسمياً وأهداف غير معلنة، وهي تتمحور حول مقاربتين، وهما:¹

المقاربة الأولى مبنية على الأفكار، والمقاربة الثانية مبنية على المصالح، حيث تنص المقاربة الأولى على وجود سلطة تفسير رئيسة بالنسبة لتصرفات الفاعلين، وهي التي تمارس نفوذاً سياسياً من خلال نشر أفكار والتأثير على المواقف التي يتبناها عدد كبير من الفاعلين. وفي المقاربة الثانية أنه من الممكن تفسير تصرفات الفاعلين بشكل رئيس وحصري على أساس مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، والمعلنة وغير المعلنة، والسياسية والاقتصادية وفي الحالة الفلسطينية تظهر مصالح تنافسية متعددة وأحياناً على شكل صراع محتدم بين المانحين.

يشير عادل أبو الرب² إلى وجود العديد من تلك الأسس ولعل أبرزها: المشاركة المجتمعية عن طريق عمل وتجهيز خطط إستراتيجية وخطط تنموية في الهيئات المحلية. وحاجة الهيئات المحلية المباشرة من دراسة من الجهات الممولة سواءً أكانت محلية أو خارجية، وحسب ما هو مقرر من الجهة الممولة والمفروضة على الهيئات المحلية والوزارات.

فيما يشير خالد عبد الرازق³ إلى أن جميع الدول المانحة و الممولة لها أهداف غير معلنة خاصة يتم تحقيقها من خلال مشاريع الهيئات المحلية ولهذه الأهداف طابع سياسي واجتماعي وإنساني واقتصادي.

أما المهندس محمد بشارت⁴ فيرى بأن الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات

¹ حنفي، طبر، ص.44

² عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الحكم المحلي الفلسطينية تركز على احتياجات المجتمع المحلي والمشاريع المدرجة ضمن خطتها الإستراتيجية للبلدة. وهو ما اتفقت معه هديل ربيع¹ حيث ترى أن تلك الأسس والشروط ترتبط حسب حاجة السكان في القرية والأولوية للمشاريع المحلة مثل تعبيد الطرق و مشاريع الصرف الصحي. وكذلك المهندس ماجد حساين² الذي يرى بأن الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية تركز على الخطة الإستراتيجية والمشاريع الملحة للخطة.

في حين يرى إياد خلف³ أن الحكم المحلي له علاقة في البنية التحتية، ويرتكز عمله وتنسيقه مع صندوق إقراض البلديات⁴، حيث إن معظم المساعدات والمنح تأتي إلى ذلك الصندوق والذي بدوره يقوم بوضع الآليات والأسس لعملية التمويل والمنح للمجالس المحلية.

أما نهاد أبو شيحة⁵ فيرى بأن عملية التمويل للمشروعات لها أسس وقواعد، فعادة ما يتم طلب تمويل للمشاريع ذات القيمة المادية الكبيرة والتي يكون من الصعب على البلدية توفير التمويل الذاتي لتنفيذها، وهذا ينطبق على مختلف مجالات الخدمات بغض النظر عن طبيعتها، حيث يتم مخاطبة الجهات المسؤولة عن التمويل والمنح (صندوق الإقراض)، وبالتالي يبرز ارتباط المصالح المشتركة في توفير التمويل وخصوصاً منها في مجال الطاقة، أو تشغيل الخبرات المتوفرة لدى المانح وأهداف مشتركة متعددة، إضافة إلى التعاون بصفاته المختلفة.

¹ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ صندوق تطوير وإقراض البلديات مؤسسة شبه حكومية تم إنشاؤه في عام 2005 من قبل الحكومة الفلسطينية لتكون القناة الرئيسية والمفضلة لدعم عملية التطوير والإصلاح للهيئات المحلية، وفي العام 2016 تمت المصادقة على قرار بقانون الصندوق من قبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس وفقاً لقرار بقانون رقم (25) لسنة 2016، وقد جاء تأسيس صندوق البلديات انسجاماً مع الأجندة والسياسات الوطنية— وقد تم تأسيسه كجزء من مبادرة السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الفعالية، والإصلاح، والشفافية على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. حيث يعمل الصندوق على ترجمة السياسات الوطنية ذات العلاقة بقطاع الحكم المحلي إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ (صندوق تطوير وإقراض البلديات، 2017: www.mdif.org.ps/default.aspx?langid=ar).

⁵ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وكذلك من الأسس التي يتم الإعتماد عليها هي عدد السكان، وهذا له أولوية وتصنيف البلدية* ومدى حاجة الهيئة المحلية وقربها من الجدار الفاصل أو ما يعرف بمناطق (ج)

في حين يرى المهندس عبد المؤمن عفانة¹ أن الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية تركز على عدة نقاط أبرزها:

1. أن يكون هناك دراسة للمشروع من حيث التكلفة والمنفعة في مشاريع البنية التحتية وتحديد نسبة الاستفادة للفرد.

2. أن يكون المشروع ضمن الخطة التنموية للهيئة المحلية.

3. أن يكون متوافقا مع السياسات الوطنية والإقليمية للخطة التنموية الوطنية.

4. أن يكون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المخطط الهيكلي المصادق عليه.

أما الدكتورة أمل هدهد² فتري أن الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية تركز على أساسين مهمين وهما: وجود المشاريع في الخطة الإستراتيجية التنموية للمدينة واهتمام الممول بالقطاع.

* تم تصنيف البلديات وفقاً لاعتبارات تتعلق بعدد السكان والقدرات ومجالات النشاطات والخدمات إلى أربعة أصناف أو درجات هي (أ، ب، ج، د) (الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي: 2017):

- فئة (أ) وتشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية.
- فئة (ب) وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة الوطنية لصلاحياتها وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.
- فئة (ج) تشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة وأقل من خمسة عشر ألفاً.
- فئة (د) تشمل البلديات التي يبلغ عدد سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة.

¹ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² أمل هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وأشار السيد حازم ياسين¹ في تعقيبه على الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية بأن هناك مشاريع تنفذ حسب خطة الهيئة المحلية التنموية وهناك مشاريع تنفذ حسب ما يطلبه المانح ولا تستطيع الهيئة المحلية أن تختار مشاريعها بل تكون موجهة من المانحين

وتعقيباً على الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية، ترى ريماً شبيطة² أن ذلك يعود إلى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية فإن هنالك مجموعة من المعايير التي يتم بناءً عليها التمويل.

أما معتصم العناني³، فيرى أن تلك الأسس والمعايير تتمحور حول النقاط الآتية:

- منطقة مهمشة C

- الفقر

- عدد السكان

- التحديات المنطقة

- بعض المانحين يركزون على بعض الأمور المتعلقة بالنفائيات الصلبة.

وأشار المهندس شكري ردايدة⁴ إلى الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية ولخصها في النقاط الآتية:

¹ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ريماً شبيطة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

- الخطة الإستراتيجية للهيئة المحلية حسب الأولويات.

- حاجة المجتمع المحلي الضرورية للمشروع.

- قرار مجلس الهيئة المحلية.

- قيمة المدخر المالي الموجود بينود الموازنة الخاصة بالمشروع.

ومن هنا يرى الباحث أن الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية ترتبط باهداف وشروط محددة يغلب عليها الطابع الخدماتي الملح ووجود دراسة واضحة للمشروع، وبالتالي فإن أغلب المنح ترتبط بطبيعة الخدمة التي ترتبط بالمشروع.

3.4 آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي

تقوم هيئات الحكم المحلي بوضع العديد من الآليات المعتمدة في تحديد أهداف المشاريع لتحقيق التنمية المحلية وخاصة تلك المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي، وسيتناول الباحث تلك الآليات بشيء من التفصيل.

يشير السيد عادل أبو الرب¹ إلى أن الآليات المعتمدة في تحديد أهداف المشاريع لتحقيق التنمية المحلية تُحدّد بناءً على:

- تحديد الأهداف عن طريق الدراسة لحاجيات المجتمع المحلية والهيئات المحلية.

- عن طريق الاحتياج المباشر للهيئات المحلية.

¹ عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

أما خالد عبد الرازق⁽¹⁾ فيرى بأن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي تتم عن طريق خطة تنموية اقتصادية محلية وعن طريق الخطط الاقتصادية.

وهو ما أشار إليه المهندس محمد بشارت²، حيث أكد على أن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية تتم من خلال إصدار خطة إستراتيجية تنموية للبلدة لمدة أربع سنوات يتم من خلالها تحديد المشاريع و الأهداف المشاركة المجتمعية

أما إياد خلف³ فيرى بأن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية لأهداف المشاريع، تتم بناء على قيام الحكم المحلي برسم استراتيجيات مع الهيئات المحلية وخاصة في المخططات الهيكلية بحيث تعمل على تنمية شمولية من خلال فرز الأراضي إلى سكنية أو زراعية أو صناعية، كذلك يتم تشجيع البلديات والمجالس على التعاون والشراكة مع القطاع الخاص لما للقطاع الخاص من أهمية كبيرة في تطوير التنمية.

ويرى المهندس نهاد أبو شيحة⁽⁴⁾، بأنه يتم صياغة الأهداف العامة للمشروع بشكل أساسي من خلال إعداد خطة التنمية المحلية وبمشاركة المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة، بما يحقق أهداف الخطة التنموية والخطط المرورية للتنمية المحلية، وبالتالي فإن تنفيذ جزء من المشاريع المقترحة يجب أن يحقق جزء من الهدف العام المنوط بخطة التنمية.

أما هديل ربيع⁵، فتشير إلى تلك الآليات والتي تركز بشكل أساس على احتياجات المواطنين ورؤية الهيئة المحلية والاطلاع على الخطوات التنموية الإستراتيجية

¹ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهو ما تم الإشارة إليه من قبل ماجد حساين¹ حول آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع، فيرى أن ذلك يتم من خلال مشاركة ممثلي الهيئات والمؤسسات في البلدة بالإضافة لأعضاء المجلس البلدي لتحديد أهداف تلك المشاريع.

أما عبد المؤمن عفانة² فقد تطرق إلى آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي، فأشار بأن ذلك يتم من خلال تحليل الاحتياجات ودراسة الأولويات وأيضاً برامج المؤسسات المانحة. وهو ما تطرقت إليه آمال هدهد⁽³⁾ حول آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية، بحيث يتم تحديدها أثناء إعداد الخطة الإستراتيجية للمدينة بالتشارك مع المجتمع المحلي وكافة أصحاب العلاقة.

أما السيد حازم ياسين⁴ وفي تعليقه حول آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية، فقد أشار بأن لكل هيئة محلية خطة تنموية تلتزم بها، حيث يشارك بها المجتمع المحلي من خلال الاجتماعات التي تعقدها الهيئة المحلية بمكونات المجتمع المرأة والشباب والمؤسسات وهم يضعون المشاريع ذات الأولوية القصوى و تقوم الهيئة بتنفيذها.

أما المهندس جهاد غزال⁵، فيرى بان آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية أثناء عملية التخطيط التنموي تتم عبر عمل ورشات عمل مع المجتمع المحلي بحضور فريق التخطيط الأساسي والبلدية وبناء على هذه الاجتماعات يتم تحديد أهداف المشاريع من خلال تقديم تقارير عن المشاريع ذات الأولوية.

¹ ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ آمال هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهو ما تم تناوله من قبل شكري ردايدة¹، حيث أكد أن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية تتم من خلال الأسس الآتية:

- تلبية حاجة المجتمع المحلي في الخدمات المطلوبة.

- الاستمرارية في الخدمة المطلوبة.

- حل الشكاوى من قبل المواطنين.

أما ريما شبيطة² فتري بأن غالبية المشاريع عبارة عن بنية تحية تتعلق بالمياه والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك الحال بالنسبة للسيد معتصم العناني³، فيرى بأن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية تركز على مدى احتياجات المواطنين والمشاريع الملحة والضرورية.

ومن هنا يرى الباحث بأن آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي تتم من خلال تحديد الأهداف عن طريق الدراسة لاحتياجات المجتمع المحلية والهيئات المحلية، ووضع خطة تنموية اقتصادية محلية وعن طريق الخطط الاقتصادية، وإصدار خطة إستراتيجية تنموية للبلدة لمدة أربع سنوات يتم من خلالها تحديد المشاريع و الأهداف المشاركة المجتمعية، بما يحقق أهداف الخطة التنموية والخطط المرورية للتنمية المحلية، وبالتالي فإن تنفيذ جزء من المشاريع المقترحة يجب أن يحقق جزء من الهدف العام المنوط بخطة التنمية، وذلك عبر مشاركة ممثلي الهيئات والمؤسسات في البلدة بالإضافة لأعضاء المجلس البلدي لتحديد أهداف تلك المشاريع، وتحديدها أثناء إعداد الخطة الإستراتيجية للمدينة بالتشارك مع المجتمع المحلي وكافة أصحاب العلاقة

¹ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ريما شبيطة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

4.4 دور المنح والمساعدات الدولية في تحقيق عملية التنمية المحلية

تواجه البلديات والمجالس المحلية تحديات في أدائها لأعمالها والأدوار المنوطة بها على الأوسع كافة، فهي تتحمل مسؤولية إدارية صعبة ومعقدة أمام المجتمعات المحلية، وتفقر إلى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كافة، كما أن البنية التحتية التنموية ضعيفة وتحتاج عدداً هائلاً من المشاريع التنموية والبنية التحتية لكي تتمكن من تقديم الخدمات بمستوى جيد، وهذا الواقع السيئ ينساق على أغلب التجمعات السكانية الفلسطينية في فلسطين، كما تواجه البلديات معوقات تنموية اقتصادية تتمثل في انخفاض الإيرادات التي يتم جبايتها، والاعتماد على التمويل الخارجي بالإضافة إلى التحديات الإدارية المتمثلة في الترهل الإداري وتعقيد الإجراءات، والنقص في الإمكانيات الفنية والتكنولوجية، وعدم وجود نظام مراقبة ومتابعة لتحقيق الأهداف¹.

تعمل الهيئات المحلية على الحصول على الموارد المالية الكافية لتمويل الأنشطة وتساعد على القيام بتقديم خدماتها للمواطنين، وتتوزع مصادر الموارد المالية الخاصة بالهيئات المحلية، وتختلف من بلد إلى آخر اعتماداً على السياسات والقوانين المعمول بها، وتعتمد هذه المصادر على الوضع التنظيمي ومدى استقلالية الهيئات المحلية (البلديات أو القرى) عن السلطة المركزية، وبالتالي فإن من يحدد نوعية الموارد المالية هي القوانين والأنظمة، ويمكننا تقسيمها تبعاً لذلك إلى ما يلي²:

1. الرسوم والضرائب التي تجبى لصالح الهيئات المحلية بموجب القوانين والأنظمة.
2. العوائد المالية من تقديم الخدمات للمواطنين مثل عوائد المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات.
3. الغرامات التي تجبى من المواطنين نتيجة قيامهم بالمخالفات التي تخص المجالس المحلية.

¹ المشني، عبير، "قدرات الهيئات المحلية: مستوى الخدمات والمعوقات"، مؤتمر واقع الحكم المحلي في فلسطين، فلسطين، 2009.

² جامعة القدس المفتوحة: الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، مطبعة النصر التجارية، عمان، الاردن، 1998،

4. القروض التي تمنح للهيئات المحلية من أجل تنفيذ مشاريع معينة وتنفيذ برامج خدمات مختلفة كالطرق والنفايات والصرف الصحي.

5. الهبات والمساعدات التي تتلقاها الهيئات المحلية سواءً أكانت من جهات محلية أو أجنبية.

6. عوائد رخص المهن.

7. موارد أخرى من بين أملاك أو استثمارات خاصة بالهيئات المحلية.

وتمول الهيئات المحلية الفلسطينية عن طريق الموازنة العامة للدولة من خلال موازنة

وزارة الحكم المحلي، بالإضافة لما سبق تنقسم تركيبة تمويل البلديات إلى ما يلي¹:

- الإعانات والمساعدات الحكومية.
- القروض ذات الفائدة البسيطة والمخفضة.
- رسوم الاشتراك.
- مخصصات من موازنة الدولة.
- إعانات مالية ومنح عينية من جهات مختلفة.
- استثمارات شركات التمويل والجمعيات الأخرى.

ويرى السيد عادل أبو الرب² حول دور المنح والمساعدات الدولية في تحقيق عملية التنمية المحلية بأنه ما من شك يسدُّ احتياجات المجتمع المحلي لتحقيق حاجاته رغم أن التمويل الخارجي لا يحقق التنمية المستدامة وخاصة أن المشاريع المنقذة هي مشاريع مستهلكة وليست مشاريع استثمارية.

¹ أبو رحمة، محمد عبد الله: مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة (ABB) في بلديات قطاع غزة- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2008، ص 65.

² عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهذا ما يتفق معه السيد خالد عبد الرزاق¹، والذي أكد بأن للمساعدات والمنح الدولية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية.

وفي نفس السياق أشار السيد محمد بشارت² إلى أن المنح والمساعدات الدولية تعمل على توفير التمويل المالي وإعداد كفاءات وظيفية مناسبة

أما إياد خلف³، فيرى أن المنح والمساعدات الدولية تعمل على تمويل المشاريع والبنى التحتية في الهيئات المحلية ولكنها لا تحقق التنمية المستدامة.

أما المهندس نهاد أبو شيحة⁴ فيشير إلى الدور الكبير للمنح والمساعدات في تحقيق التنمية المحلية، خصوصاً في مجال الخدمات العامة المقدمة من البلديات وبمختلف قطاعاتها، وشكلت ركيزة مهمة في عمليات التوسع وتنمية الخدمات وإيصالها لمعظم السكان وفقاً للشروط الصحية والقانونية وبما يضمن تحقيق العدل والمساواة فيما بين المواطنين للانتفاع من هذه الخدمات بالقدر الممكن والقابل للتنفيذ، ويضيف إلى التأثير السلبي لتقليص حجم المساعدات والمنح الدولية في السنوات الأخيرة على عملية التنمية في الهيئات المحلية، حيث باتت عجلة التنمية والتطوير للخدمات تعتمد على الوضع المالي الصعب للبلديات والسلطة الوطنية وباتت سرعة تقدمها بطيئة لارتباطها بالكثير من الشروط الداخلية.

وهو ما أشارت إليه المهندسة هديل ربيع⁵ حيث ترى الدور الكبير للمنح والمساعدات الخارجية في تمويل المشاريع للبنية التحتية وتطويرها، وكذلك الحال بالنسبة لرأي المهندس ماجد حساين⁶ حول الدور الذي تلعبه المنح والمساعدات في تحقيق التنمية المحلية فيشير إلى دورها الرئيس بإنجاز المشاريع الهامة والطارئة ضمن الخطة الإستراتيجية.

¹ عبد الرزاق، خالد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ولكن المهندس عبد المؤمن عفانة¹ يرى ذلك الدور من زاوية أخرى، فيشير إلى تدني دور المنح والمساعدات في تحقيق التنمية المحلية مقارنة بحجم المنح المتاحة، وذلك يأتي من خلال الضعف في متابعة المشاريع ونزولا عند رغبة المانح وشروطه دون الالتفات لحاجات المواطن وأولوياته.

في حين ترى آمال هدهد² أن المنح والمساعدات تساعد في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية حيث يتم دعم مشاريع عديدة في البنية التحتية والمدارس، وهو ما أكد عليه المهندس جهاد غزال³، حيث يرى أن المنح والمساعدات لها دور مهم بسبب وجود التمويل الذي من خلاله يمكن تنفيذ المشاريع والأهداف التي تخدم المدينة أو القرية.

وأيد هذا الرأي المهندس شكري ردايدة⁴، وأكد على الدور الكبير للمنح والمساعدات خاصة في المشاريع المدرة للدخل للهيئات المحلية، وخلق فرص عمل، والتخفيف من نسب البطالة لدى بعض الهيئات المحلية.

وأشار المهندس حازم ياسين⁵ إلى هذا الموضوع، حيث أكد على أن غالبية المساعدات لا تعطي حرية كاملة للهيئة المحلية باختيار مشاريعها و غالبيتها خدماتية كشبكات مياه و شبكات كهرباء وتعبيد الطرق وهي الخدمات الأساسية التي تتعلق بتوفير الخدمة للمواطنين بغض النظر إن كان لها إنعكاس على التنمية أم لا، ونسبة كبيرة من هذه الأموال تذهب مصاريف إدارية و دراسات وإشراف هندسي.

أما المهندس معتصم العناني⁶ فيرى أن تلك المساعدات و المنح تسهم بشكل كبير في التنمية خاصة في ظل عدم كفاية التمويل المخصص للهيئة المحلية في القيام بالمشاريع المرجوة.

¹ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² آمال هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ومن هنا يرى الباحث بأن للمساعدات والمنح الخارجية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية في الهيئات المحلية، حيث يعمل التمويل الخارجي على سد احتياجات المجتمع المحلي وخاصة في مجال البنية التحتية واحتياجات المجتمع المحلي لتحقيق الحاجيات رغم أن التمويل الخارجي لا يحقق التنمية المستدامة وخاصة أن المشاريع المنقذة هي مشاريع مستهلكة وليست مشاريع استثمارية، وكذلك للمساعدات والمنح الدولية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعمل على توفير التمويل المالي وإعداد كفاءات وظيفية مناسبة وتمويل المشاريع والبنى التحتية في الهيئات المحلية، ويمكن كذلك ملاحظة دور تلك المنح في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية، حيث يتم دعم مشاريع عديدة في البنية التحتية والمدارس وتنفيذ المشاريع والأهداف التي تخدم المدينة أو القرية وخلق فرص عمل والتخفيف من نسب البطالة لدى بعض الهيئات المحلية، وشكلت ركيزة مهمة في عمليات التوسع وتنمية الخدمات وإيصالها لمعظم السكان وفقاً للشروط الصحية والقانونية وبما يضمن تحقيق العدل والمساواة فيما بين المواطنين للانتفاع من هذه الخدمات بالقدر الممكن والقابل للتنفيذ.

5.4 مدى قيام الدول المانحة بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها

تقوم الهيئات المحلية بوضع خطة إستراتيجية واضحة لعملها للسنوات القادمة، ويتم الإشارة في تلك الخطة إلى المشاريع التي تسعى الهيئة لتنفيذها خدمة للمجتمع المحلي، وبالتالي يرى الباحث أن التنسيق ما بين الدول المانحة والهيئات المحلية ضروري لتزويد الدول المانحة بالمشاريع الملحة التي تنوي الهيئات المحلية تنفيذها، وبالتالي تقديم الدعم والمساعدة بناءً على الخطط الموضوعية من قبل الهيئات المحلية.

يشير السيد عادل أبو الرب¹ الدول المانحة تقوم بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي، وأحياناً يتم التنفيذ ووضع الأولويات حسب متطلبات المانح.

¹ عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهو ما يتفق فيه السيد خالد عبد الرازق¹، حيث يشير إلى أن الدول المانحة تقوم بمسح المشاريع التي بحاجة للتنفيذ من قبل الهيئات المحلية، ويتم تقديم الدعم المالي لها حسب المتطلبات التي يريدها الممول. وهو ما أكد عليه كذلك المهندس محمد بشارت² من خلال تأكيده على اطلاع الدول المانحة على تلك المشاريع وتقديم الدعم لها حسب رؤيته الخاصة. وكذلك الحال فيما يخص رأي المهندسة هديل ربيع³، حيث ترى أن الدول المانحة تقوم بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها.

وتطرق المهندس ماجد حساين⁴ للموضوع فأشار إلى تقديم شرح للدول المانحة عن المشاريع المدرجة بالموازنة المقدرة بالإضافة للخطة الإستراتيجية

أما إياد خلف⁵ فيرى، بأنه حسب احتياج الوزارة يتم تنفيذ تلك المشروعات من قبل المانحين والداعمين.

ويشير المهندس نهاد أبو شيحة⁶ إلى أنه يتم العمل مع المؤسسات المانحة والدول الداعمة من خلال برامج ذات أهداف عامه مقررّة من قبل وكالات التنمية التابعة لها أو من خلال مشروع محدد يندرج ضمن إطار الأهداف المعلن عنها لبرنامج معين، أما موضوع الاحتياجات منوط بدوائر التعاون الدولي أو العلاقات العامة للمؤسسات أو من خلال الوزارات ذات العلاقة.

أما المهندس عبد المؤمن عفانة⁷، فيرى أن الدول المانحة تهتم بالاطلاع على خطط التنمية المستدامة لهيئات الحكم المحلي وما يتفق مع برامجها وسياساتها وأهدافها المباشرة وغير مباشرة.

¹ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁷ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وتطرفت آمال هدهد¹ لمدى قيام الدول المانحة بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها فتري بأن الممول يأتي بفكرة المشروع ولكن البلدية عندها احتياجات كثيرة في عدة مجالات ويقع ضمن اهتمام الممول.

أما حازم ياسين² فيرى بأن بعض المانحين يقدم الدعم المالي حسب أجندته المانح بالمجالات التي يرغب هو نفسه بالعمل بها، في حين أن البعض الآخر من المانحين يأخذ بعين الاعتبار رأي الهيئات المحلية و المجتمع المحلي بأولويات المشاريع التي تحتاجها، وهو ما يؤكد المهندس جهاد غزال³، حيث يرى أن الدول المانحة تقوم بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها.

ويشير المهندس شكري ردايدة⁴ لقضية مدى اطلاع الدول المانحة على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها، فيرى أن الوزارة تطرح الاحتياجات للمناطق بناء على احتياجات الهيئة المحلية، ويتم التشاور مع الممول في الأولويات والاحتياجات.

وهذا ما ذهب إليه المهندس معتصم العناني⁵، حيث أشار إلى أن الدول المانحة تقوم بالتنسيق مع الوزارة من اجل المصادقة على المشاريع الملحة والتي تحتاجها الهيئات المحلية.

وعليه يرى الباحث أنّ الدول المانحة تقوم بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي، وأحيانا يتم التنفيذ ووضع الأولويات حسب متطلبات المانح، وتقوم بمسح المشاريع التي بحاجة للتنفيذ من قبل الهيئات المحلية، ويتم تقديم الدعم المالي لها حسب المتطلبات التي يريدها الممول، وبالتالي فالدول المانحة تقوم بالاطلاع على المشاريع التي تحتاجها هيئات الحكم المحلي لتقديم المساعدات المالية لتنفيذها، حيث يقدم للدول المانحة شرح

¹ آمال هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

عن المشاريع المدرجة بالموازنة المقدرة بالإضافة للخطة الإستراتيجية وحسب احتياج الوزارة يتم تنفيذ تلك المشروعات من قبل المانحين والداعمين، ويتم العمل مع المؤسسات المانحة والدول الداعمة من خلال برامج ذات أهداف عامه مقررة من قبل وكالات التنمية التابعة لها أو من خلال مشروع محدد يندرج ضمن إطار الأهداف المعلن عنها لبرنامج معين، فالدول المانحة تهتم بالاطلاع على خطط التنمية المستدامة لهيئات الحكم المحلي وما يتفق مع برامجها وسياساتها وأهدافها المباشرة وغير مباشرة، والممول يأتي بفكرة المشروع ولكن البلدية عندها احتياجات كثيرة في عدة مجالات، ويقع ضمن اهتمام الممول، وفي نفس الوقت بعض المانحين يقدم الدعم المالي حسب أجندة المانح بالمجالات التي يرغب هو نفسه بالعمل بها، في حين أن البعض الآخر من المانحين يأخذ بعين الاعتبار رأي الهيئات المحلية و المجتمع المحلي بأولويات المشاريع التي تحتاجها، وتقوم هذه الدول بتنفيذ المشاريع التي تتفق مع مصالحها.

6.4 المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم

المحلي

تتعدد مصادر التمويل للمؤسسات الفلسطينية سواءً أكانت هذه المصادر هي مصادر تمويل دولية (مؤسسات دولية ودول) مثل مؤسسة التعاون الألماني، ومؤسسة تحالف المدن الدولية، والبنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الدنماركية للتنمية، والتعاون الفني البلجيكي، والبنك الإنمائي الألماني أو مصادر تمويل إقليمية (دول ومؤسسات إقليمية) ومن أمثلة ذلك، البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك، والصندوق العربي، والوكالة الأمريكية للتنمية، وصناديق ووكالات التنمية الدولية ومساعدات الشعب النرويجي (NPA)¹

يشير السيد عادل أبو الرب⁽²⁾، أن المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية يأتي من المانحين عربياً (دول عربية) مثل البنك الإسلامي للتنمية أو مانحين عن طريق GIZ الوكالة الألمانية أو USAID الأمريكية وغيرها.

¹ نخلة، خليل أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله 2004، ص.37

² عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهذا ما أشارت إليه آمال هدهد¹، حيث أكدت أن المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية يأتي من الدول المانحة مثل GIZ و KFW ومن خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

وهو ما أشار إليه السيد خالد عبد الرازق²، حيث أكد أن الدول المانحة و الممولة هي المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية. وهو ما يتفق مع رأي السيد حازم ياسين³ والذي أكد أن المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية هو الدول المانحة.

أما المهندس محمد بشارت⁴ فيرى أن المصدر الرئيسي الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية هو صندوق تعزيز وإقراض البلديات و وزارة الحكم المحلي.

وتطرق السيد إياد خلف⁵ لموضوع المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية، ويرى أن المصدر الرئيس للتمويل هو صندوق البلديات، ومالية الوزارة المخصص من الحكومة، والبنك الإسلامي في جدة، وصندوق الكويت.

ويشير المهندس نهاد أبو شيحة⁶ للمصدر الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية، حيث يتم الشراكة فيما بين هيئات الحكم المحلي (البلديات) ووزارات السلطة الفلسطينية والتي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل للمشاريع المختلفة، وان توفر أي تمويل خارجي بالشراكة مع بعض المؤسسات المانحة فيكون محدود جداً، بينما مصادر الدخل الذاتي هو الشراكة بين القطاع الحكومي وشبه الحكومي هو المصدر الأول بالفترة الحالية.

¹ آمال هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ نهاد، أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وأشار المهندس جهاد غزال¹ إلى تلك المصادر وأهمها موازنة البلدية أو المساعدات الخارجية أو وزارة المالية

في حين ترى السيدة ريما شبيطة² أنه لا يوجد هنالك قانون يحدد المصدر، أما المهندس شكري ردايدة³ فيعدد أهم المصادر التي يتم من خلالها تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية، وتقسّم إلى تمويل خارجي وداخلي ومنها:

- البنك الإسلامي للتنمية.

- الاتحاد الأوروبي.

- صندوق البلديات.

- منحة أبو ظبي.

- الحكم المحلي (المالية).

- تمويل ذاتي.

- ممولون آخرون من خلال الدعم المباشر للهيئة المحلية كالمؤسسات غير حكومية (NGOs).

أما المهندسة هديل ربيع⁴ فتري أن المصدر الرئيسي الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية هي الدولة المانحة وبمشاركة وتمويل من البلدية.

وأشار المهندس عبد المؤمن عفانة⁵ إلى المصدر الرئيسي الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع، حيث أكد أن المنح من وزارة الحكم المحلي والمساعدات من جهات التمويل الأخرى

¹ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ريما شبيطة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(بنوك، أفراد)، حيث تفتقر البلديات لموضوع التواصل وتجنيد الأموال بالإضافة للمضعف في كتابة المشاريع حسب نموذج الجهات المانحة المختلفة وخصوصا الاتحاد الأوروبي.

في حين يقسم المهندس معتمدم العناني¹ تلك المصادر إلى: تمويل دولي، وتمويل ذاتي، الحكومة، التبرعات.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أنّ المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية يأتي من المانحين عربيا (دول عربية) مثل البنك الإسلامي للتنمية أو مانحين عن طريق GIZ الوكالة الألمانية أو USAID الأمريكية وغيرها، فالدول المانحة و الممولة هي المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية، ويبرز كذلك صندوق تعزيز وإقراض البلديات و وزارة الحكم المحلي ومالية الوزارة المخصص من الحكومة، والبنك الإسلامي في جدة، وصندوق الكويت، ويتم الشراكة فيما بين هيئات الحكم المحلي (البلديات) ووزارات السلطة الفلسطينية والتي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل المشاريع المختلفة، وان توفر أي تمويل خارجي بالشراكة مع بعض المؤسسات المانحة فيكون محدود جدا، بينما مصادر الدخل الذاتي هو الشراكة بين القطاع الحكومي وشبه الحكومي هو المصدر الأول بالفترة الحالية، في حين يتبين للباحث أن أهم المصادر التي يتم من خلالها تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلي هو البنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، وصندوق البلديات، وميزانية الحكم المحلي، والمنح من وزارة الحكم المحلي، والمساعدات من جهات التمويل الأخرى (بنوك، أفراد)

7.4 أهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات لتنفيذها

تقوم الجهات المانحة بدعم العديد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية، وتتنوع تلك المشروعات ما بين القطاعات الأساسية والضرورية كالتعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التي تدعم المرأة وتعزز من مشاركتها السياسية والاقتصادية.

¹ معتمدم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

يشير السيد عادل أبو الرب¹ إلى أن أهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات لتنفيذها هو عبارة عن تمويل مشاريع لسد احتياجات الهيئات المحلية ومؤسسات علمية وطبية ومدارس وغيرها.

ويشير السيد خالد عبد الرازق² لتلك المشاريع والبرامج، فيرى أنها تنحصر في البنية التحتية وان لها دوراً في تحقيق التنمية.

فأهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات لتنفيذها هي تلك التي تتعلق بتحقيق التنمية للمجتمع المحلي في أي ناحية من مناحي التنمية المجتمعية، وذلك بعد دراسة للمشروع، وأهدافه التنموية، وانعكاسها على المجتمع وتركز على المشاريع (البنية التحتية - الطاقة الخضراء - النفايات الصلبة).

وبالتالي يمكن تلخيص أهم المشاريع والبرامج في النقاط الآتية:

- مشاريع بنية تحتية
- طرق
- شبكات مياه وصرف صحي
- شبكات كهرباء وإنارة
- مدارس
- رياض أطفال وحدائق عامة
- مراكز اجتماعية وخدمات للجمهور
- مباني للبلديات والمجالس القروية

¹ عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

- ورشات عمل وتدريب وبناء قدرات

- عيادات صحية

- مشاريع تخص قطاع المرأة

- طرق زراعية

8.4 مدى فرض الممول أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم وطبيعة تلك الشروط

ارتبط استمرار الدعم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) للمؤسسات الفلسطينية بشرط التوقيع على " وثيقة مكافحة الإرهاب " (ATC) والتي بموجبها تشترط الوكالة على المؤسسات الفلسطينية عدم استخدام هذه الأموال في قضايا ذات علاقة "الإرهاب" والتي تقصد بها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكان هناك تفاوت بالتجاوب مع هذه الوثيقة حيث قامت بعض المؤسسات بالتحفظ على قبول التمويل بهذه الصيغة، بينما قامت بعض المؤسسات بقبول التوقيع على هذه الوثيقة¹

وأشار السيد عادل أبو الرب² بأنه لا أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم، لأن هذه الأموال والتمويل هو استحقاق للدولة وليس

¹ أبو حماد، ناهض، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000-2010م (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2011، ص.100

* 1- شروط إدارية مالية ومنهجية: وهي تلك التي تتمثل في فرض نموذج معين لكتابة مقترح المشروع، منهجية التوظيف، النماذج الإدارية المستخدمة، وهي ليست شروطاً بالمعنى السياسي أو السيادي، بل خلق لغة مشتركة بين الممول والمتلقي بما يوحد طريقة ونظام العمل. وعادة ما تولي المؤسسات الدولية اهتماماً أساسياً بهذه الجوانب.

2- شروط فنية: يقصد بها تلك الشروط التي يطلب الممول أن تتواجد في السلعة "الخدمة" المقدمة للمستفيد النهائي. وهي عادة ما تكون شروطاً علمية، كأن يشترط الممول تحديد سقف أعلى للمشتريات، والمصاريف الإدارية...إلخ.

3- شروط أخرى: وهي جميع الشروط الأخرى غير المندرجة ضمن المجموعتين السابقتين، من هذه الشروط على سبيل المثال: تخصيص وتحديد المستفيدين عدداً ونوعاً من البرنامج الممول بناء على معايير قد تبدو للبعض أنها غير موضوعية، وقد تكون فعلاً كذلك مثل: الجنس، التوزيع الجغرافي، السن، الانتماء السياسي، اشتراط التعاون مع مؤسسات دولية تعمل في نفس المجال كما حدث في مشروعات التعاون مع مؤسسات إسرائيلية بهدف تسريع وتشجيع التطبيع.

² عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

للهيئات المحلية حتى يتحكم بها. ويتفق هذا الرأي مع رأي المهندس محمد بشارت¹ والذي أكد أنه لا يوجد أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم.

وتتفق هذه الآراء مع ما أشارت إليه المهندسة هديل ربيع²، حيث أكدت أنه لا يوجد أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم، وإنما فقط شروط للمواصفات للعمل المطلوب و قواعد السلامة العامة، وكذلك نفس ما تحدث به المهندس جهاد غزال³، والذي رأى بأنه لا وجود لأهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم.

وهو ما يتعارض مع رأي السيد خالد عبد الرازق⁴، والذي أكد أنه يتم ربط المساعدات بالمواقف السياسية للسلطة الفلسطينية فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي نفس الإطار تناول عبد المؤمن عفانة⁵ مدى فرض الممول أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم وطبيعة تلك الشروط، ورأى أنه يوجد أهداف غير معلنة وشروط وأبرزها: أن يكون متوافقا مع السياسات الوطنية والإقليمية للخطة التنموية الوطنية، وان يكون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المخطط الهيكلي المصادق عليه.

في حين تطرق السيد إياد خلف⁶ إلى مدى فرض الممول أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم وطبيعة تلك الشروط، ويرى أن الممول يشترط فقط من حيث تطبيق المشروع أن يكون في مناطق السلطة وألا يكون في مناطق ج.

¹ محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويرى المهندس نهاد أبو شيحة¹ حول مدى فرض الممول أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم أنّ الملف السياسي متعلق بالوزارات ذات العلاقة المختصة بالسياسة، وبحالة وجود إتفاقيات ثنائيته ما بين أي بلديه أو جهة تمويل خارجية يجب أن لا تتعارض مع السياسة العامة المتفق عليها لدى وزارات السلطة الفلسطينية ذات الاختصاص ويجب أن تخضع للإتفاقيات الموقعة ما بين السلطة الفلسطينية وجهة التمويل، وإن كان هناك أية تعارضات فيتم إعادتها للجهات المختصة.

أما المهندس ماجد حساين² فيرى بأنه أحيانا يتم فرض بعض الشروط من قبل الممول، منها عدم إنجاز المشروع بمنطقة (ج) من أراضي الهيئة المحلية و هذا يدل على تدخل الجانب الإسرائيلي بتحديد مكان المشروع. وهو ما يتفق مع رأي حازم ياسين³، والذي رأى بأنه في بعض الأحيان يكون هنالك شروط يفرضها الممول كمعارضته إطلاق أسماء بعض الشهداء والأسرى على بعض المشاريع.

وتطرق المهندس شكري ردايدة⁴ لتلك المسألة فرأى أن فرض شروط وأهداف غير معلنة تتم، ولكنها ليست من كل الممولين فعلى سبيل المثال US AID وغيرها كان يشترط أهداف غير معلنة على الهيئات المحلية تتعلق بالأمور السياسية المتعلقة بالمناطق C والتنسيق المسبق مع الاحتلال، وبعض الممولين أيضا يشترط أن يكون الدعم في المناطق المصنفة C. وبعضهم يشترط ألا تكون المشاريع التي يحولها في المناطق المصنفة C.

وهو ما أشار إليه المهندس معتصم العناني⁵، حيث يؤكد فرض تلك الأهداف غير المعلنة المعلنة والشروط، فعلى سبيل المثال طريقة إدارة المشتريات الخاصة بهم إجراءات الشراء، وUsaid إتفاقية الإرهاب، وبعض المشاريع يجب موافقة الجانب الإسرائيلي عليها.

¹ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

يرى الباحث من خلال ما سبق إلى تضارب الآراء حول إن فرض الممول شروطاً سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم، فهناك من يرى أنه لا أهداف غير معلنة أو شروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم، لأن هذه الأموال والتمويل هو استحقاق للدولة، وليس للهيئات المحلية حتى يتحكم بها، في حين ترى الغالبية أنه يتم ربط المساعدات بالمواقف السياسية للسلطة الفلسطينية، فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبأنه يوجد أهداف غير معلنة وشروط وأبرزها: أن يكون متوافقاً مع السياسات الوطنية والإقليمية للخطة التنموية الوطنية، و أن يكون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المخطط الهيكلي المصادق عليه، وتطبيق المشروع أن يكون في مناطق السلطة وألاً يكون في مناطق (ج)، وألاً تتعارض مع السياسة العامة المتفق عليها لدى وزارات السلطة الفلسطينية ذات الاختصاص ويجب أن تخضع للإتفاقيات الموقعة ما بين السلطة الفلسطينية وجهة التمويل، وان كان هناك أية تعارضات فيتم إعادتها للجهات المختصة، وعدم انجاز المشروع بمنطقة (ج) من أراضي الهيئة المحلية، وفي بعض الأحيان يكون هنالك شروط يفرضها الممول كعارضته إطلاق أسماء بعض الشهداء والأسرى على بعض المشاريع، ويشترط أهداف غير معلنة على الهيئات المحلية تتعلق بالأمور السياسية المتعلقة بالمناطق C والتنسيق المسبق مع الاحتلال.

9.4 تأثير وجود أهداف غير معلنة وشروط محددة من قبل المانحين لتقديم المساعدات المالية لهيئات الحكم المحلي على تحقيق التنمية المحلية

تناول الباحث لبد¹ أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء كان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول

¹ لبد، عماد سعيد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين، 2004.

المانحة ذاتها. وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي.

يرى أبو سيف¹ أن مشكلة التمويل تتمثل في المشكلات الآتية:

- 1- فرض أهداف غير معلنة تمويلية لا تتماشى وخطط التنمية الفلسطينية.
- 2- التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات متينة مع عواصم التمويل في إطار ضمان حصة تمويلية تسهم في بقاء استمرار نشاط وعمل هذه المؤسسات ما يبقياها في حالة تبعية مالية سرعان ما تتكشف حقيقتها في حال توقف التمويل.
- 3- التسييس العالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث تربط هذه الدول المانحة بين تمويلها فيما يتعلق بالتأييد للتسوية السلمية.

بينما يرى ناهض أبو حماد أنه يمكن حصر مخاطر التمويل في: ضعف الاستقلالية. واستغلال المانحين التمويل الدولي لفرض أهداف غير معلنة وتحقيق أهداف سياسية (تمويل مسيس). وفرصة استغلال المانحين للتمويل من أجل عملية رصد تتبّع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول واستغلالها اقتصادياً وسياسياً وبشكل يضر بمصلحة الدول المتلقية. والالتكالية والاعتماد المباشر على مصادر الدعم الخارجي².

وأشار السيد عادل أبو الرب³، بأنه لا يوجد تأثير مباشر من بعض المانحين والداعمين على عملية التنمية، ولكن هناك بعض البرامج التي تخص الشباب والنساء لها تأثير سلبي. ويتفق المهندس جهاد غزال⁴ مع هذا الرأي، حيث يشير إلى عدم وجود أيّة شروط من قبل المانحين.

¹ أبو سيف، عاطف، المجتمع المدني والدولة؛ قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، 2005، ص. 173-176

² أبو حماد، 2011، ص. 100

³ عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وهو ما أشار إليه السيد خالد عبد الرازق¹، فقد أكد تأثير وجود أهداف غير معلنة وشروط محددة من قبل المانحين على تحقيق التنمية من خلال وقف المشاريع في حال تعارض الأهداف السياسية لهذه الدول مع السلطة الوطنية.

وتطرق محمد بشارت² لتلك القضية مؤكداً أن وجود تلك الأهداف غير المعلنة والشروط يؤدي إلى عدم التزام الهيئات المحلية بالخطط الإستراتيجية المقررة وعدم القدرة على تحديد الأولويات حسب رؤية الهيئة نفسها، وهو ما يتفق مع رأي السيد إياد خلف³ والذي أكد أن بعض أهداف غير معلنة المانحين تؤثر على التنمية.

وتشير المهندسة هديل ربيع⁴ إلى أن هذه الشروط فقط لضمان جودة العمل ولضمان السلامة العامة، في حين يرى المهندس ماجد حساين⁵ أن المانح يشترط عدم إقامة المشاريع في منطقة (ج) خوفاً من الصدام مع الاحتلال. وهو ما يتوافق مع رأي السيدة ريما شبيطة⁶ والتي ترى اشتراط الممول عدم تنفيذ مشاريع في المناطق المهمشة.

ويؤكد المهندس شكري ردايدة⁷ هذا القول ويرى أن بعض الأهداف غير المعلنة والشروط لا تحقق التنمية المطلوبة وخاصة قيمة المنحة وموقع المشروع المقترح والتراخيص المطلوبة في مناطق (ج) والمرفوضة من جانب الاحتلال بشكل كبير.

أما المهندس عبد المؤمن عفانة⁸ فيرى أن هناك تأثيراً لوجود أهداف غير معلنة وشروط محددة من قبل المانحين على تحقيق التنمية المحلية، حيث تحد تلك الأهداف من تحقيق

¹ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ ريما شبيطة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁷ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁸ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

التنمية المجتمعية في مناطق (ج) في جميع المجالات. وهو ما يتفق مع رأي الأستاذ حازم ياسين¹ والذي يرى أنه لا شك أن الدعم المشروط لا يساعد في عملية التنمية وتحقيقها.

10.4 أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية

تواجه البلديات تحديات في أدائها لأعمالها والأدوار المنوطة بها على كافة الأصعدة، فهي تتحمل مسؤولية إدارية صعبة ومعقدة أمام المجتمعات المحلية، وتفتقر إلى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كافة، كما أن البنية التحتية التنموية ضعيفة وتحتاج عدداً هائلاً من المشاريع التنموية والتهنية لكي تتمكن من تقديم الخدمات بمستوى جيد، وهذا الواقع السيئ ينساق على أغلب التجمعات السكانية الفلسطينية في فلسطين².

كما تواجه البلديات معوقات تنمية اقتصادية، تتمثل في انخفاض الإيرادات التي يتم جبايتها، والاعتماد على التمويل الخارجي، بالإضافة إلى التحديات الإدارية المتمثلة في الترهل الإداري وتعقيد الإجراءات، والنقص في الإمكانيات الفنية والتكنولوجية، وعدم وجود نظام مراقبة ومتابعة لتحقيق الأهداف³.

يشير السيد عادل أبو الرب⁴ إلى أن بعض المانحين لم يسمحوا في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية والمشاريع المستدامة، وإنما مشاريع تنموية ما يؤثر على عملية التنمية بشكل مباشر.

¹ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² رجعي، عوني، "اتجاهات أعضاء المجالس البلدية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بلديات جنوب الضفة الغربية وعلاقتها بالأداء المتوقع"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2008م، 13

³ المشني، عبيد، "قدرات الهيئات المحلية: مستوى الخدمات والمعوقات"، مؤتمر واقع الحكم المحلي في فلسطين، فلسطين، 2009

⁴ عادل أبو الرب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

أما السيد خالد عبد الرازق¹ فيرى أن أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية هي المعوقات المالية والمعوقات المتعلقة في عدم ملائمة البنية التحتية، والاحتلال.

في حين يشير المهندس محمد بشارت² إلى أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية فيرى أن قيمة التمويل متدنية نسبياً مع مقارنة المشاريع المخطط تنفيذها، ويرى السيد إياد خلف³ أن أبرز تلك المعوقات تتمثل في عدم كفاية التمويل والاستثمار المحلي و الأجنبي، والمواطن يؤثر على عملية التنمية لأنه لا يوجد ثقافة ولا شعور تجاه المصلحة العامة. وهو ما يتفق ورأي المهندس هديل ربيع⁴ إن أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية عدم توفر التمويل الكافي لإتمام المشروعات اللازمة.

وتطرق السيد نهاد أبو شيحة⁵ لهذا الموضوع حيث يرى أنه يتم العمل وفقاً للتخصص المطلوب من كل جهة، فهيئات الحكم المحلي دون باقي المؤسسات الشريكة والعاملة بمجالات التنمية المحلية لن تستطيع تحقيق تنميته محلياً، فعمليات التنمية المحلية مترابطة بشكل متكامل ما بين مختلف الجهات إن كانت مؤسسات حكومية أو أهلية أو شبه حكومية أو القطاع الخاص وحتى ثقافة المجتمع بحد ذاته، فالتنمية المحلية تتعدى كونها عنوان عام، وبالتالي فإن المعوقات كثيرة وتتعلق بكل مؤسسه وبكل فرد وقد يكون أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي.

في حين يرى المهندس ماجد حساين⁶ أن أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية هي ضعف الدعم المادي المقدم من قبل الجهات الرسمية والمانحة.

¹ خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد بشارت، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ إياد خلف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ هديل ربيع، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ نهاد أبو شيحة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁶ ماجد حساين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وتطرق المهندس عبد المؤمن عفانة¹ لهذه القضية وأشار إلى أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلي في تحقيق عملية التنمية المحلية:

- ضعف وجود رؤية تنموية واضحة وقابلة للتطبيق والتضارب في الخطط والأولويات.
- اختلاف الأهداف للمجالس المتعاقبة في الهيئة المحلية.
- ضعف صلاحيات الطاقم الفني القادر على التنفيذ والمتابعة والتقييم.
- ضعف التمويل بشكل كافٍ.
- وجود بعض المشاريع من قبل المانحين بشروط خاصة تطبق على الهيئات المحلية.
- ضعف اتحاد البلديات الفلسطينية بالتعاون مع الحكم المحلي في تثبيت سياسات التمويل مع المانحين لاختلافهم، وضعف وجود خطط أو رؤية واضحة.

في حين لخصت الدكتورة آمال هدهد² أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية في: الاحتلال الإسرائيلي والتمويل، وهو ما يتفق مع رأي السيد حازم ياسين³ والذي أكد أن المعيق الرئيس هو الاحتلال الإسرائيلي، والذي يعمل على تدمير المنشآت والمشاريع، ويضع العقبات أمام تنفيذ مشروعات أخرى. وكذلك الحال بالنسبة للمهندس جهاد الغزال⁴ والذي يرى أن أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية هي نقص التمويل، والمناطق (ج)، والاحتلال.

أما المهندس شكري ردايدة⁵ فيلخص أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية فيما يلي:

¹ عبد المؤمن عفانة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.
² آمال هدهد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.
³ حازم ياسين، مقابلة شخصية، مرجع سابق.
⁴ جهاد غزال، مقابلة شخصية، مرجع سابق.
⁵ شكري ردايدة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

- الشروط التي يضعها الممول.

- عدم وجود مخططات هيكلية لعدد من الهيئات المحلية.

- ثقافة المجتمع المحلي ونقص الخبرات لدى عدد من الهيئات المحلية.

- عدم وجود التمويل الكافي للمشروع.

في حين يرى المهندس معتصم العناني⁽¹⁾ أن ابرز تلك المعوقات والعقبات هي:
التقسيمات الحالية كمناطق (ج)، ما ينعكس على الاستثمار، وكذلك عدم كفاية التمويل سواء أكان داخلياً أو خارجياً مقارنة مع الاحتياجات.

¹ معتصم العناني، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

- تعاني البلديات الفلسطينية ذاتياً منذ نشأتها، جراء طغيان الإدارة المركزية الشديدة على إدارة أجهزتها، وفي عملية اتخاذ القرار فيها، فالجهاز الإداري داخل البلدية، وبغض النظر عن حجمها سواء أكان كبيراً أم صغيراً، منظم وفقاً لهيكل تنظيمي مبسّط تنقسم بموجبه الوظائف المختلفة على أساس الاختصاص وطبيعة المهام العامة المنوطة بالموظفين
- أهمية هيئات الحكم المحلي على اعتبارها ركناً أساسياً في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث طال الوقت على الشعب الفلسطيني وهو ينتظر إقامة الدولة الفلسطينية في ظل الظروف السياسية التي تزداد تعقيداً مع مرور الزمن، بحكم أن الأمر مرهون بطرف آخر محتل للأرض الفلسطيني. من هنا بات الاهتمام في قطاع الهيئات المحلية كبيراً لدى السلطة الفلسطينية.
- تقليص السلطة المحتلة لدور البلديات التطويري والتنظيمي، وتكبير استقلاليتها وفعاليتها، حتى في المجالات الخدمية، ترافق خلال النصف الثاني لعقد السبعينات مع تنامي الدور السياسي لرؤساء البلديات المنتخبين في الانتخابات التي أُجريت في الضفة الغربية سنة 1976، فغياب السلطة الوطنية الفلسطينية المركزية في الأراضي المحتلة من جانب القوائم الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الانتخابات البلدية من جانب آخر، منحا المجالس البلدية المنتخبة صفة التمثيل العام للفلسطينيين تحت الاحتلال، وأبرزاً دوراً سياسياً مركزياً لرؤسائها.
- البنية القانونية التي تحكم البلديات وعملها، إضافة إلى التقليد المتوارث من الممارسة العملية المديدة، لا تمنح الجهاز الإداري، ممثلاً بالسكرتير أو المدير ورؤساء الأقسام، ممارسة الكثير من الصلاحيات، وخصوصاً في مجال اتخاذ القرار، حتى لو كان في صلب موضوع الاختصاص، ويتطلب توفر نوع من الخبرة المحددة. فمجال اتخاذ القرار، من الناحية القانونية المجردة، هو من اختصاص المجلس البلدي، ومن الناحية الفعلية ينحصر في رئيس

البلدية. فالبنود القانونية العديدة، إضافة إلى العادات والتقاليد الممارسة والمنبثقة من مكانته الاعتبارية ضمن تركيبة الزعامة التقليدية، والتي يتم في الغالب الاعتماد عليها في اختيار القوائم المرشحة لانتخابات البلدية، منحت جميعها رئيس البلدية صلاحيات واسعة، وشبه مطلقة، في مجال اتخاذ القرار

– جميع المعوقات التي تواجه هيئات الحكم المحلي تأتي متداخلة، منها ما هو داخلي مرتبط بالهيئة نفسها، ومرتبط بالقدرات المتعلقة بالموظفين، أو بقيادة المجلس البلدي، سيما أنه لا يوجد معايير ترشيح رئيس وأعضاء البلدي المجلس للانتخاب، وكذلك عدم وجود معايير محددة عند تعيينهم، وترتبط عملية التنفيذ بالإمكانات المتاحة لدى الهيئة المحلية، أو المعوقات الخارجية والتي كان أبرزها انقطاع الجهات المعنية عن إتمام مراحل التخطيط الواردة في الدليل، وتركيز اهتمام الوزارة والمنظمات الدولية الداعمة لعملية التخطيط على عملية التخطيط ذاتها ومراحلها الثلاث الأولى، دون الاهتمام في المراحل المكتملة لعملية التخطيط، وهي آليات التنفيذ والتقييم والتحديث، فهناك خطط شارفت على الانتهاء دون الدخول في المراحل الأخيرة لها، وهناك خلل في مخرجات الخطة نفسها، والتي لم تحدد ضمن معلومات دقيقة، فصحة المعلومة المدخلة، لها تأثير مباشرة على المخرج الناتج.

– قلة الموارد الداخلية للهيئة المحلية تؤثر على الحكومة وتجعلها قائمة على المعونات المرتبطة بشكل أو بآخر بالإتفاقات الدولية وبالظروف السياسية، وهذا يجعل تمويل الوزارة لمشاريع الهيئات المحلية متذبذباً ومرهوناً بعطف الدول المانحة وبمستوى رضاها عن أداء السلطة الفلسطينية، وهنا تبقى عصا المساعدات مرفوعة لضمان تحقيق التبعية، وبهذه السياسية يتذبذب تدفق الأموال، وهذا يفقد الخطط التنموية الاستراتيجية قدرتها على الصدق في التوقع.

– وضع البلديات المالي كان من النواحي القانونية والبنوية والاجتماعية مقيداً منذ الأساس، حيث أدت أوضاع الاحتلال الإسرائيلي إلى تفاقم هذه التقييدات إلى الدرجة التي تنذر بإفلاس البلديات والحدّ من المشاريع التي تسعى إلى تحقيقها خاصة في ظل احتياجها الدائم

إلى المنح والمساعدات وبالتالي خضوعها لسلسلة من الشروط التي يجب عليها الالتزام بها للحصول على الدعم المالي المطلوب لإنجاز خططها المتعلقة بالتنمية المحلية في المجتمع الفلسطيني

– المراحل السابقة المختلفة قد كانت تشير إلى ارتباط مستوى المنح والمساعدات المقدمة مع الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة، فقد حاولت الدول المانحة تقديم المساعدات والمنح في الفترات التي عانى منها الشعب الفلسطيني كالانتفاضة كدليل منها على رغبتها في مساعدته على بناء مؤسساته وقطاعاته التي يؤثر عليها الاحتلال.

– مستوى المنح والمساعدات يلعب دوراً رئيساً سواءً أكان على مستوى دعم الموازنة الجارية أو على مستوى دعم المشاريع التطويرية، فكلما ازدادت نسبة تلك المساعدات والمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية أسهم ذلك في تقديم المساعدات للهيئات والجهات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة نتيجة الاجراءات الاسرائيلية أسهمت في الحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة التنموية، ما أدى إلى تحويل جزء من المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية إلى النفقات الجارية.

– المساعدات والمنح أخفقت من تقليل اعتمادية فلسطين الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل على العكس من ذلك، يمكن أن تكون هذه المساعدات قد أسهمت ولو بشكل غير مقصود في تحمل أعباء استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة، كما أنها أخفقت وخصوصاً تلك التي مرت عبر القنوات الأهلية في نقل المجتمع الفلسطيني بنيوياً وشمولياً إلى وضع تمكيني فاعل ومؤثر في إدارة الشأن العام.

– الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية تكمن في عمل

وتجهيز خطط إستراتيجية وخطط تنموية في الهيئات المحلية، تركز على احتياجات المجتمع المحلي والمشاريع المدرجة ضمن خططها الإستراتيجية، وكذلك حسب حاجة السكان في القرية، وبالتالي فالأولوية للمشاريع الملحة مثل تعبيد الطرق و مشاريع الصرف الصحي.

– آلية تحديد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعة لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي تتم من خلال تحديد الأهداف عن طريق الدراسة لحاجات المجتمع المحلية والهيئات المحلية، ووضع خطة تنموية اقتصادية محلية وعن طريق الخطط الاقتصادية، وإصدار خطة إستراتيجية تنموية للبلدة لمدة أربع سنوات يتم من خلالها تحديد المشاريع و الأهداف المشاركة المجتمعية، بما يحقق أهداف الخطة التنموية والخطط المرحلية للتنمية المحلية، وبالتالي فإن تنفيذ جزء من المشاريع المقترحة يجب أن يحقق جزء من الهدف العام المنوط بخطة التنمية، وذلك عبر مشاركة ممثلي الهيئات والمؤسسات في البلدة بالإضافة لأعضاء المجلس البلدي لتحديد أهداف تلك المشاريع، وتحديدها أثناء إعداد الخطة الإستراتيجية للمدينة بالتشارك مع المجتمع المحلي وكافة أصحاب العلاقة

– للمساعدات والمنح الخارجية لها دور كبير في تحقيق التنمية في الهيئات المحلية، حيث يعمل التمويل الخارجي على سد احتياجات المجتمع المحلي وخاصة في مجال البنية التحتية واحتياجات المجتمع المحلي لتحقيق الحاجات رغم أن التمويل الخارجي لا يحقق التنمية المستدامة وخاصة أن المشاريع المنقذة هي مشاريع مستهلكة وليست مشاريع استثمارية، وكذلك للمساعدات والمنح الدولية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعمل على توفير التمويل المالي، وإعداد كفاءات وظيفية مناسبة، و تمويل المشاريع والبنى التحتية في الهيئات المحلية، ويمكن كذلك ملاحظة دور تلك المنح في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية حيث يتم دعم مشاريع عديدة في البنية التحتية، والمدارس، وتنفيذ المشاريع والأهداف التي تخدم المدينة أو القرية، وخلق فرص عمل والتخفيف من نسب البطالة لدى بعض الهيئات

المحلية، وشكلت ركيزة مهمة في عمليات التوسع وتنمية الخدمات وإيصالها لمعظم السكان وفقاً للشروط الصحية والقانونية وبما يضمن تحقيق العدل والمساواة فيما بين المواطنين للانتفاع من هذه الخدمات بالقدر الممكن والقابل للتنفيذ.

– أهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات لتنفيذها هو تمويل مشاريع لسد احتياجات الهيئات المحلية، ومؤسسات علمية، وطبية، ومدارس، وغيرها، وتتنحصر في البنية التحتية، وتعبيد وإعادة تأهيل الطرق، وتركز على المشاريع (البنية التحتية – الطاقة الخضراء – النفايات الصلبة)، وكذلك في مشاريع (المياه، الصرف الصحي، الطرق، النفايات الصلبة) والمدارس، وتعبيد الطرق وشبكات المياه ومشاريع النوع الاجتماعي وغيرها من المشاريع المختلفة، وشبكات كهرباء، وإنارة ورياض أطفال وحدائق عامة، وورشات عمل وتدريب، وبناء قدرات، ومراكز اجتماعية، وخدمات للجمهور ومبانٍ للبلديات والمجالس القروية، وعيادات صحية، ومشاريع تخص المرأة، وطرق زراعية.

– أهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية هي المعوقات المالية والمعوقات المتعلقة في عدم ملائمة البنية التحتية، والاحتلال وضعف وجود رؤية تنموية واضحة وقابلة للتطبيق والتضارب في الخطط والأولويات. وضعف التمويل بشكل كافٍ.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، شاكراً، الإعلام ودوره في التنمية، الطبعة الثانية. المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1980.

أبو بكر، مصطفى، التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

أبو سيف، عاطف، المجتمع المدني والدولة؛ قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، 2005.

اشتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجال الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكار، ط1، 1999.

جابر، سامية، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص165

جامعة القدس المفتوحة: الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، مطبعة النصر التجارية، عمان، الأردن، 1998.

حنفي، طبر، النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

الرمحي، احمد، مؤسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي في أعمال وزارة الحكم المحلي، مؤسسة التعاون الألماني، 2011.

الريس، نزار، التعايش مع التكنولوجيا، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008.

السكرانة، بلال، التخطيط الاستراتيجي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

سلطة النقد الفلسطينية: تطورات المالية العامة والدين الحكومي، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله. 2010.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، التخطيط الاستراتيجي التنموي للمحافظات، الدليل ومرشد الميسر، 2007.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، دليل الاجراءات، رام الله، 2009.

طه، طارق، إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

ظاهر، فارس، تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة أمين الاعلامية، 2010.

عاشور، صابر، التخطيط الاستراتيجي (الدليل الارشادي)، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)، 2006.

عبد الرزاق، عمر، تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، رام الله، فلسطين، 2001.

عبد الله، سمير، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله - فلسطين، 2005.

عمرو، عدنان، الحكم المحلي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، منشأة المعارف، ط2، الاسكندرية، مصر، 2004.

عويضة، احمد، استراتيجيات تنمية المدينة، معايير تحالف المدن والتجارب العالمية، منشورات تحالف المدن، واشنطن، 2005.

الغالبى، طاهر، والعبادى، واثق، استراتيجىة الأعمال: مدخل تطبىقى، دار الثقافة للنشر والتوزىع، عمان، الأردن، 2006.

غنمى، عثمان، التخطىط اسس ومبادئ عامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزىع، عمان، الاردن، 1999.

القواسمى، خالد، ورقة سياسات التخطىط التناموى الاستراتيجى للمدن والبلدات الفلسطينىة، وزارة الحكم المحلى، السلطة الوطنىة الفلسطينىة، رام الله، 2009.

مختار، احمد، معجم اللغة العربىة المعاصر، ط1، ج1، عالم الكتاب، 2008.

المشعال، الهادى، التخطىط وتحسنىن أداء المؤسسات الانتاجىة والخدمىة، ط1، لبنان، دار الكتب العلمىة، 2010.

معهد أبحاث السياسات الاقطنصادىة الفلسطينىة - ماس، الخطة الوطنىة العامة للأعوام 2011-2013، 2011.

معهد أبحاث السياسات الاقطنصادىة الفلسطينىة (ماس)، قطع المساعداث الأمريكىة المقدمىة لفلسطين: الأبعاد الاقطنصادىة والاجتماعىة وسبل مواجهتها، ورقة خلفىة جلسة طاولة مستديرة (2)، رام الله، شباط 2019.

معهد أبحاث السياسات الاقطنصادىة الفلسطينىة ماس، نحو توظف أنجح للمساعداث الخارجىة المقدمىة للشعب الفلسطينى، 2005.

مكخوان، غبرىة، التخطىط التناموى الاستراتيجى للمحافظات الفلسطينىة (الدلىل والمرشد المىسر)، مؤسسه فانكوفر، كندا، 2007.

نخلة، خلىل أسطورة التنامىة فى فلسطين الدعم السىاسى والمراوغىة المستديمة، المؤسسه الفلسطينىة لدراسة الديمقراطىة (مواطن)، رام الله 2004.

وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط التنموي للمدن والبلديات الفلسطينية، رام الله، فلسطين،
2011.

وزارة المالية الفلسطينية، تقارير الموازنة العامة 1996-2017.

ثانياً: الرسائل الجامعية

ابو حماد، ناهض، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية
في قطاع غزة 2000-2010م (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة،
2011.

أبو رحمة، محمد عبد الله: مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة
(ABB) في بلديات قطاع غزة- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة
الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2008.

ابو عيشة، سميرة، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر، وعلاقته بتحقيق
الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، (دراسة ميدانية على محافظات غزة)،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

ابو هاشم، محمد، واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة وسبل
تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

اسماعيل، عبد الكريم، دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية
السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

بالخير، محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، كلية
العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ثابت، عكرمة، أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على اعاقه التنمية والعملية
الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت- رام الله، فلسطين، 2010.

جواهر، بوزيان، " واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة Wouroud لصناعة العطور/الوادي"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

رجعي، عوني، "اتجاهات أعضاء المجالس البلدية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بلديات جنوب الضفة الغربية وعلاقتها بالأداء المتوقع"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2008م.

العتال، نبيل، واقع التخطيط الاستراتيجي في بلديات جنوب الضفة الغربية، دراسة غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، 2008.

العجمي مبارك، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011.

علي، علي، مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات "فلسطين نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2011.

كنعان، مهند، تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2016.

ميالة، مؤيد، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2006.

الهموز، ابراهيم، وصلاح، علاء، هيكلية الحكم في فلسطين، دراسة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

ياسين، سائد، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين، 2014.

ثالثاً: المجالات العلمية

ابو سمرة، سفيان، دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

حجاب، عبد الله، التنمية المحلية.. النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 3، 2000.

صبيح، ماجد، أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996-2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.

لبد، عماد سعيد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين، 2004.

لبد، عماد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر- العدد الثاني، 2004.

المشني، عبير، "قدرات الهيئات المحلية: مستوى الخدمات والمعوقات"، مؤتمر واقع الحكم المحلي في فلسطين، فلسطين، 2009.

موسى، عالية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة دراسات عربية، العدد 14، 2015.

موسى، نائل، الموازنة الفلسطينية (1995-2000): دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، مجلة جامعة النجاح، العلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 2، 2002.

رابعاً: المواقع الالكترونية

عبد الحميد، علي، ادارة التخطيط العمراني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، نابلس، 2005، ص 4، دراسة منشورة، تاريخ الدخول 7-7-2019، عبر الموقع الالكتروني https://blogs.najah.edu/staff/emp_3044.

صندوق تظوير وإقراض البليات، 2017: www.mdlf.org.ps/default.aspx?langid=ar.

خامساً: المقابلات

آمال هدهد: مقابلة شخصية، مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي في بلدية نابلس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 22-11-2019.

أياد خلف: مقابلة شخصية، مدير عام الحكم المحلي في مدينة طولكرم، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 3-11-2019.

جهاد غزال: مقابلة شخصية، مهندس في بلدية سبسطية، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 6-11-2019.

خالد عبد الرازق: مقابلة شخصية، رئيس بلدية طوباس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 4/12/2019.

شكري ردايدة: مقابلة شخصية، مهندس في وزارة الحكم المحلي، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 11/12/2019.

عادل أبو الرب: **مقابلة شخصية**. مدير عام الحكم المحلي في محافظة جنين، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 19-11-2019.

عبد المؤمن عفانة: **مقابلة شخصية**، مهندس في بلدية قلقيلية، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/14.

ماجد حساين: **مقابلة شخصية**، مهندس في بلدية جيوس، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019-11-22.

محمد بشارت: **مقابلة شخصية**، مهندس في بلدية طمون، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019/12/13.

نهاد أبو شيخة: **مقابلة شخصية**، مهندس في بلدية طولكرم، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 2019-12-8.

هديل ربيع: **مقابلة شخصية** مهندسة بلدية النزلات، حول موضوع "مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي"، بتاريخ 6-11-2019.

ملحق: أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



الأخوة والأخوات.. في هيئات الحكم المحلي ووزارة الحكم المحلي الفلسطينية في محافظات
شمال الضفة الغربية

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بعمل دراسة حول (مساهمة المنح والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية
المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي الفلسطينية)".

لذا نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة عن
الأسئلة التي تتضمنها هذه المقابلة، مؤكداً لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها
منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم على إنجاز هذه الدراسة ومتمنياً لكم دوام التوفيق

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

1. ما هي نسبة المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها بالاعتماد على المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟
2. ما هي الأسس والشروط التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من أموال المنح والمساعدات الدولية من قبل هيئات الحكم المحلي الفلسطينية؟
3. كيف تحدد هيئات الحكم المحلي الفلسطينية أهداف المشاريع التي تشملها الخطط الموضوعية لتحقيق التنمية المحلية المتعلقة بخطط هيئات الحكم المحلي؟
4. ما هو دور المنح والمساعدات الدولية في تحقيق عملية التنمية المحلية؟
5. هل تقوم الدول المانحة بالاطلاع على احتياجات هيئات الحكم المحلي والسؤال عن المشاريع التي تحتاجها لتقوم بتقديم المساعدات المالية لتنفيذها؟
6. ما هو المصدر الرئيسي الذي يتم من خلاله تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها هيئات الحكم المحلية؟

7. ما هي اهم المشاريع والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة وتقدم المساعدات بتنفيذها؟ وهل هذه البرامج تساهم في تحقيق التنمية المحلية؟
8. هل يفرض الممول أهداف غير معلنة وشروط سياسية على هيئات الحكم المحلي الفلسطينية المتلقية للدعم؟ ما هي هذه الشروط؟
9. ما هو أثر وجود أهداف غير معلنة وشروط محددة من قبل المانحين لتقديم المساعدات المالية لهيئات الحكم المحلي على تحقيق التنمية المحلية؟
10. ما هي اهم المعوقات والعقبات التي تواجه هيئات الحكم المحلية في تحقيق عملية التنمية المحلية؟

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The contribtion of international grants
and assitance plays in achieving local
development related to the plans of the
Palestinian local government bodies.**

**By
Mohammad Hashem Draid**

**Supervised By
Dr. Nayef Abu Khalaf**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2020

The contribution of international grants and assistance plays in achieving local development related to the plans of the Palestinian local government bodies.

**By
Mohammad Hashem Draid
Supervised By
Dr. Nayef Abu Khalaf**

Abstract

This study was aimed to identify the contribution of international grants and assistance to local development related to the plans of Palestinian local government bodies. This paper attempted to answer the questions of the study. The problem of the study was represented in the main question: what is the extent of the contribution of international grants and assistance provided to the Palestinian National Authority by donor countries in achieving local development related to the plans of the Palestinian local government bodies? The study population consisted of local government bodies in the northern West Bank governorates. The researcher has chosen a specific sample of local government heads in the governorates and municipalities in the northern West Bank using the interview tool.

The study reached a set of significant results, including:

- 1 .As a result of the Israeli measures, the unstable political and economic conditions have contributed to substantial economic losses and damages to various development activities. Therefore, a part of the international grants and aid allocated to finance developmental expenses was transferred to current expenses.

- 2 .International aid has provided the necessary financial resources to ensure the continued provision of basic social services (e.g. education and health care) to the Palestinian citizens, especially limited-income Palestinians, by many official and private institutions alike, especially in the recent period.
- 3 .The main challenges and obstacles facing local government bodies in achieving the local development process are the financial and infrastructure obstacles, the Israeli occupation, lack of a clear and applicable development vision, and plan and priority conflicts.
4. The foreign aid is linked to the Palestinian Authority's political positions regarding the Palestinian-Israeli conflict. There are agendas and conditions, most notably: aid must be consistent with the national and regional policies of the national development plans, aid must be invested in the areas under the Palestinian National Authority within the approved structural plan, aid must be in line with the agreements signed between the Palestinian Authority and the donor, and, finally, it must be coordinated with the Israeli occupation.